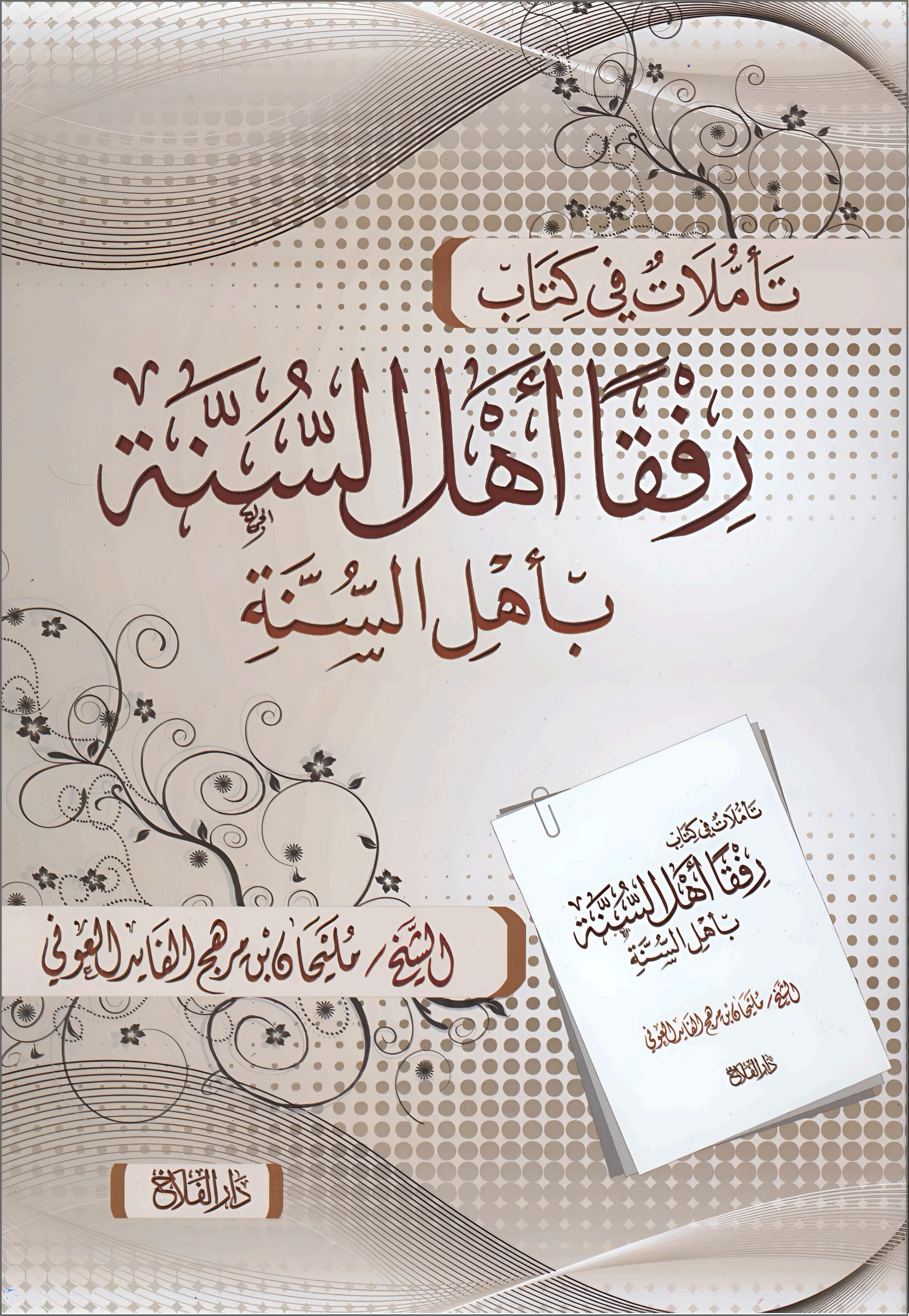

تأملات في كتاب
رفقاً أهل السنة
بأهل السنة
الشيخ/ سليمان بن مرهج الفايد العوفي
دار الفلاح

تأملات في

كتاب رفقا أهل السنة

بأهل السنة



رقم الإيداع

٢٠٠٩/٢١٤٦٠

دار الفلاح

جمهورية مصر العربية

مدينة نصر: ٠١٠١١٧٣٢٩٩٠١٠

لبنان طرابلس: ٠٠٩٦١٧٠٧٠١٥٩٦

بريد إلكتروني: daralflah@yahoo.com

تأملات في
كتاب رفقًا أهل السنة
بأهل السنة

الشيخ
مليحان بن مرهج الفايد العوني

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

قال الشيخ الإمام أبو محمد بن تميم الحنبلي - رحمه الله - وهو يصف إمام أهل السنة أحمد بن حنبل - رحمه الله -: «وكان يأمر بإظهار العلم. وقال في الحبس، وهو مهدد بالضرب والقتل: إذا سكت الجاهل لجهله، وأمسك العالم تقية، فمتى تقوم لله حجة؟».

عقيدة الإمام أحمد بن حنبل لأبي محمد بن تميم الحنبلي - رحمه الله - (ملحق بطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ٢/ ٢٧٩).

قال الشيخ إسحاق ابن غانم العلثي - رحمه الله -: «... ولو كان لا ينكر من قل علمه على من كثر علمه إذا لتعطل الأمر بالمعروف، وصرنا كبني إسرائيل حيث قال تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩]، بل ينكر المفضول على الفاضل، وينكر الفاجر على الولي، على تقدير معرفة الولي».

ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: (٤/ ٢٠٦).

وقال الحافظ ابن رجب - رحمه الله -: «وكذلك المشائخ والعارفون كانوا يوصون بقبول الحق من كل من قال الحق صغيرا كان أو كبيرا وينقادون له» الحكم الجدير بالإذاعة: ص (١٢٦).

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد. . .

فهذه تأملات و تعليقات ومناقشات لما أورده الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر - حفظه الله وسدد على طريق الحق خطاه - في كتابه «رفقا أهل السنة بأهل السنة».

كتبتها دفاعاً عن السنة وأهلها، وحفاظا على كرامة الشيخ العباد - حفظه الله - ومكانته.

قال الحافظ ابن القيم - رحمه الله -: «ولولا أن حق الحق أوجب من حق الخلق لكان في الإمساك فسحة ومتسع»[1].

---

(١) مدارج السالكين (٢/ ٤٤).

وقد استغل كلام الشيخ - حفظه الله - في كتابه المزبور، أهل الفتن في هذا العصر في ضرب السنة، وأهلها، والتشغيب عليهم بكلام عالم من علماء السنة، له قدره ووزنه عندهم، و أهل الشغب على أهل السنة - من المسلمين في هذا الزمان وفي كل زمان - على صنفين :

- **الصنف الأول: الفرق الضالة أهل الأهواء والبدع** كالسرورية - أفراخ الخوارج والمعتزلة - والتبليغية - أفراخ الصوفية - وغيرها من فرق الضلال.

وقد منَّ الله على الشيخ العباد - حفظه الله - فقام بقطع الطريق على هؤلاء

فأصدر بياناً، بين فيه أنه لا يريد بكتابه آنف الذكر الخلاف الواقع بين أهل الحق والعدل والصدق حماة السنة والشريعة، وبين أفراخ الخوارج والصوفية، بل أراد به الخلاف الواقع بين أهل السنة فحسب ! كما يراه الشيخ - حفظه الله -.

- **الصنف الثاني: المتلبسين بالسنة الملبسين على أهلها، وهم أعظم خطرا على أهل السنة، وأشد فتكا في شبابها من غيرهم.**

وعلى رأس هؤلاء في هذا الزمان: «عرعور، ومغراوي، ومأربي» - رد الله كيدهم لأهل السنة في نحورهم - فالفتنة بهم أعظم وأخطر بكثير من أهل البدع الواضحين، وذلك لدعواهم أنهم من أهل السنة السلفيين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وأعداء الدين نوعان: الكفار، والمنافقون... وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم سماعون للمنافقين: قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقا، وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين، كما قال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧] **فلا بد أيضاً من بيان حال هؤلاء، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم...**

وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلا بد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم، **بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدى، وأنها خير، وأنها دين، ولم تكن كذلك لوجب بيان حالها»**(١).

فلهذا لا غرو أن يخفى حال هؤلاء على بعض أهل العلم، فضلا عن كثير من طلبة العلم، وعامة المسلمين، ولكن لابد أن يكون في هذه الأمة من أهل العلم من يقوم بواجب البيان، وإظهار الحق والرد على أهل الزيغ، يحفظ الله به دينه، ويقيم به حججه على الناس، فمن أولئك الذين أقامهم الله لحفظ دينه، وحمايته من التحريف، والتبديل في عصرنا الحاضر العلامة الناقد الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي- حفظه الله وبارك في عمره ووقته وثبتنا الله وإياه على الإسلام والسنة - فله - يحفظه الله - صولات وجولات

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٢- ٢٣٤).

في رد الباطل على أهله، وتحذير المسلمين والنصح لهم جزاه الله خير ما جزى عالما عن أمته.

قال الحافظ ابن القيم - رحمه الله -: «وها هنا أصل يجب اعتماده، وهو أن الله سبحانه عصم هذه الأمة، أن تجتمع على ضلالة ولم يعصم آحادها من الخطأ لا صديقا ولا غيره لكن إذا وقع في بعضها خطأ فلا بد أن يقيم الله فيها من يكون على الصواب، لأن هذه الأمة شهداء الله في الأرض، وهم شهداء على الناس يوم القيامة، وهم خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، فلابد أن تأمر بكل معروف وتنهى عن كل منكر، فإذا كان فيها من يأمر بمنكر متأولا فلابد أن يقيم الله فيها من يأمر بذلك المعروف[١]».

وفي ظل الحملة الشعواء التي يقوم بها أتباع الثلاثة المذكورين آنفا - ومن سلك مسلكهم- على أهل السنة، كان المنتظر من الشيخ العباد - حفظه الله - وهو العالم السلفي، أن يُدلي بدلوه في نصرة الحق، وأهله بالعلم والعدل، فيأت على المسائل المختلف فيها بالتفصيل والتبيين والتقعيد، ولكن وللأسف الشديد لم يكن شيء من ذلك، بل ألف - يحفظه الله - كتابه المسمى بـ«رفقا أهل السنة بأهل السنة»، وتطرق فيه إلى المسائل التي هي المحك بين المختلفين كـ«الموقف ممن أخطأ من أهل السنة، وهل لنا أن نستعمل الشدة معه، ثم هل يخرج من السلفية، وهل يحذر من خطئه، وهل ذلك من الغيبة والتجسس، وغيرها من المسائل»، ولكن بكلام مجمل وعام، يمكن أن ينزله كلا الطرفين على الأخر، فزاد - دون أن

---

(١) كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء ص (٢١٠).

يقصد - الخلاف عمقاً وبعداً، فلذا جاء تحذير بعض أهل العلم من توزيع كتابه ونشره.

ولعلي في هذه التأملات أسلط الضوء على شيء من كلامه الذي اشتمل على الإجمال والتعميم، ثم أتعقبه بالبيان والتفصيل من كلام أهل العلم.

ثم اعلم أخي في الله أننا - معاشر السلفيين - أحق بالشيخ العباد - حفظه الله - من أهل البدع.

قال الحافظ ابن القيم - رحمه الله -: «فأهل الحق أولى بأهل الحق من أهل الباطل، فالمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، والمنافقون والمنافقات بعضهم من بعض»(١).

وهو - يحفظه الله - حبيب إلينا، ولكن الحق أحب إلينا منه.

قال الحافظ ابن القيم - رحمه الله - في معرض رده على شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري - رحمه الله -: «شيخ الإسلام حبيبنا. ولكن الحق أحب إلينا منه... وله المقامات المشهورة في نصرة الله ورسوله. وأبى الله أن يكسو ثوب العصمة لغير الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ... ونحن نشهد بالله أن هذا تلبيس على شيخ الإسلام. فالتلبيس وقع عليه. ولا نقول: وقع منه. ولكنه صادق لُبِّس عليه. ولعل متعصبا له يقول: أنتم لا تفهمون كلامه. فنحن نبين مراده على وجهه إن شاء الله. ثم نتبع

---

(١) موارد الأمان المنتقى من إغاثة اللهفان ص (٢٨١).

ذلك بما له وعليه[١].

وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان - حفظه الله -:

«. . . نحن إذا رددنا على بعض أهل العلم، وبعض الفضلاء، ليس معنى هذا أننا نبغضه أو نتنقصه، وإنما نبين الصواب، . . . ولا تفهموا أن الرد على بعض العلماء في مسألة أخطأ فيها معناه تنقص له أو بغض، بل مازال العلماء يرد بعضهم على بعض، وهم إخوة متحابون. . . يجب أن نعرف هذا، ولا نتكتم على الخطأ محاباة لفلان، بل علينا أن نبين الخطأ. . .»[٢].

وعليه «لا يمنعنا تعظيمه ومحبته من تبيين مخالفة قوله لأمر الرسول ﷺ، ونصيحة الأمة بتبيين أمر الرسول ﷺ، ونفس ذلك الرجل المحبوب المعظم لو علم أن قوله مخالف لأمر الرسول فإنه يحب من يبين للأمة ذلك ويرشدهم إلى أمر الرسول، ويردهم عن قوله في نفسه، **وهذه النكتة تخفى على كثير من الجهال بسبب غلوهم في التقليد، وظنهم أن الرد على معظم من عالم وصالح تنقص به، وليس كذلك**»[٣].

«**ولو كان لا ينكر من قل علمه على من كثر علمه إذا لتعطل الأمر بالمعروف**، وصرنا كبني إسرائيل حيث قال تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩]، بل ينكر المفضول

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ٣٦٦).

(٢) الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة: ص (١٢٢).

(٣) كتاب الحكم الجدير بالإذاعة: ص (١٢٧).

على الفاضل، وينكر الفاجر على الولي، على تقدير معرفة الولي»[١].

فـ«المشائخ والعارفون كانوا يوصون بقبول الحق من كل من قال الحق صغيرا كان أو كبيرا وينقادون لقوله»[٢].

«وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول: «كذب فلان» ومن هذا قول النبي ﷺ: «**كذب أبو السنابل**» لما بلغه أنه أفتى أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً لا تحل بوضع الحمل حتى تأتي عليها أربعة أشهر وعشرا.

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردها أبلغ الرد، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها، ويبالغ في ردها عليهم. هذا كله حكم الظاهر. وأما في باطن الأمر فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبيين الحق، ولئلا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته، فلا ريب أنه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا بهذه النية في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم.

وسواء كان الذي بين الخطأ صغيراً أو كبيراً. وله أسوة بمن رد من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها وأنكرت عليه من العلماء مثل المتعة والصرف والعمرتين وغير ذلك.

ومن رد على سعيد بن المسيب قوله في إباحته المطلقة ثلاثا

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: (٤/٢٠٦).

(٢) الحكم الجدير بالإذاعة: ص (١٢٦).

بمجرد العقد وغير ذلك مما يخالف السنة الصريحة، ورد الحسن قوله في ترك الإحداد على المتوفى عنها زوجها. . . وعلى طاووس قوله في مسائل متعددة شذ بها عن العلماء. وعلى غير هؤلاء ممن أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم ومحبتهم والثناء عليهم»[١].

وكان المؤمل بعد هذه المدة، وظهور بعض الآثار غير المرضية في صفوف الشباب السلفي، بسبب كتاب الشيخ العباد - يحفظه الله -، أن يصدر بيانا ينصر فيه أهل السنة، وينغص على الذين يصطادون في الماء العكر فرحتهم، وشماتتهم بتفرق أهل السنة! وانشغال بعضهم ببعض!، ولكن لم يكن شيء من ذلك أيضاً ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال السرخسي - رحمه الله -: «قال ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل وفيه دليل أنه إذا تبين للقاضي الخطأ في قضائه بأن خالف قضاؤه النص أو الإجماع فعليه أن ينقضه ولا ينبغي أن يمنعه الاستحياء من الناس من ذلك فإن مراقبة الله تعالى في ذلك خير له. . . فمن ابتلي بشيء من ذلك فليراقب الله تعالى وهذا ليس في القاضي خاصة بل هو في كل من يبين لغيره شيئا من أمور الدين الواعظ والمفتي والقاضي في ذلك سواء إذا تبين له أنه زل فليظهر رجوعه عن ذلك فزلة العالم سبب لفتنة الناس كما قيل إن زل العالم زل بزلته العالم ولكن هذا في حق

(١) الفرق بين النصيحة والتعيير: ص (٣٣-٣٥).

القاضي أوجب لأن القضاء ملزم وقوله الحق قديم يعنى هو الأصل المطلوب ولأنه لا تنكتم زلة من زل بل يظهر لا محالة فإذا كان هو الذي يظهره على نفسه كان أحسن حالا عند العقلاء من أن تظهر ذلك عليه مع إصراره على الباطل»[١].

ولست أشك أنا أو غيري من أهل السنة أن الشيخ العباد - حفظه الله - أراد بكتابه «رفقا أهل السنة بأهل السنة» خيراً للدعوة السلفية، ولكن ليس كل مريد للخير مدركه وحسبه في ذلك الأجر الواحد - إن شاء الله -.

ويقال له كما قال الحافظ ابن القيم - رحمه الله - لشيخ الإسلام الأنصاري - رحمه الله -: «والله يشكر لشيخ الإسلام سعيه، ويعلي درجته ويجزيه أفضل جزائه ويجمع بيننا وبينه في محل كرامته فلو وجد مريده سعة وفسحة في ترك الاعتراض عليه واعتراض كلامه لما فعل[٢].

وأقول لمن يقرأ هذه التأملات، حذاري أخي - رحمني الله وإياك - أن تكون ممن يعرف الحق بالرجال، فترد هذه التأملات جملة وتفصيلا، لأن كاتبها نكرة يرد على عَلَم معروف، أو مغمور يرد على عالم مشهور، ونحو ذلك من تلبيسات الشيطان التي يصد بها من اتبعه عن الصراط المستقيم.

فإذا كنا نعتقد أن أقوال الرجال يحتج لها لا بها، كان الواجب علينا حينئذ أن ننظر في الأقوال ومآخذها.

---

(١) المبسوط (١٦/ ٦٢).

(٢) مدارج السالكين (٢/ ٥٢).

قال الزركشي - رحمه الله -: «فإنا لا ننظر إلى القائلين وإنما ننظر إلى الأقوال ومآخذها»[١].

قال العلامة التويجري - رحمه الله -: «فإن العلماء لا تعظم أقدارهم ويعتد بأقوالهم بمجرد التفخيم لهم والتنويه بذكرهم، وإنما يعتبرون باتباع الحق واجتناب الباطل، فمن قال منهم بما يوافق الكتاب والسنة فقوله مقبول، ولو كان خامل الذكر عند الناس. ومن قال بما يخالف الكتاب والسنة فقوله مردود، ولو كان مشهورا عند الناس»[٢].

ثم أقول كما قال الحافظ ابن القيم - رحمه الله -: «وهذا غاية جهد المقل في هذا الموضع فمن كان عنده فضل علم فليجد به أو فليعذر ولا يبادر إلى الإنكار فكم بين الهدهد ونبي الله سليمان وهو يقول له ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢] وليس شيخ الإسلام أعلم من نبي الله ولا المعترض عليه بأجهل من هدهد. وبالله المستعان. وهو أعلم»[٣].

والله أسأل أن يجعل ما قصدته في هذا الكتاب وفي غيره خالصاً لوجهه الكريم ونصيحة لعباده لا رياء فيه، ولا سمعة، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) المنثور (٢-١٣٥).

(٢) فصل الخطاب في الرد على أبي تراب ص (٢٦٤).

(٣) مدارج السالكين (٢/ ٥٢).

مسألة: أهل العلم يبحثون مع المتكلم فيما دل عليه كلامه من النص والعموم الظاهر، ولا يبحثون معه ما انطوت عليه الضمائر، وأخفته السرائر.

قال الحافظ ابن رجب - رحمه الله -: «وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردها أبلغ الرد، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها، ويبالغ في ردها عليهم.

هذا كله حكم الظاهر. وأما في باطن الأمر فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبيين الحق، ولئلا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته، فلا ريب أنه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا بهذه النية في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم»[١].

- **وقال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ - رحمه الله -**: «وأهل العلم يبحثون مع المتكلم، ويحكمون فيما دل عليه كلامه من النص والعموم الظاهر. ولا بحث فيما انطوت عليه الضمائر، وأخفته السرائر، بل ذاك أمره إلى الله كما يعرفه ذوو العلم والبصائر»[٢].

- **وقال الشيخ عبد الله الدويش -رحمه الله - في رده على سلمان العودة**: «ولعل قائلا يقول إن قصده كذا وكذا فيقال ليس لنا

(١) الفرق بين النصيحة والتعيير: ص (٣٣).

(٢) إتمام المنة والنعمة في ذم اختلاف الأمة ص (٢٩).

إلا الظاهر وهذا ظاهر كلامه. كما قال عمر رضي الله عنه في كلام له: «وإنما نأخذكم بما ظهر لنا من كلامكم[1]»[2].



(١) أخرج البخاري عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال: «إن أناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ وإن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقربناه وليس إلينا من سريرته شيء الله يحاسبه في سريرته ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه وإن قال إن سريرته حسنة».

(٢) النقض الرشيد ص (٢).

قال الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله - في «رفقا أهل السنة بأهل السنة»: «وإن مما يؤسف له في هذا الزمان ما حصل من بعض أهل السنة من وحشة واختلاف، مما ترتب عليه انشغال بعضهم ببعض تجريحاً وتحذيراً وهجراً، وكان الواجب أن تكون جهودهم جميعاً موجهة إلى غيرهم من الكفار وأهل البدع المناوئين لأهل السنة وأن يكونوا فيما بينهم متآلفين متراحمين، يذكر بعضهم بعضاً برفق ولين» ص (٨)، ومثله في ص (٤٤)، وقال أيضا في ص (٤٨): «وطريق السلامة من هذه الفتن تكون بما يأتي: أولاً: فيما يتعلّق بالتجريح والتحذير ينبغي مراعاة ما يلي: أن يتقي الله من أشغل نفسه بتجريح العلماء وطلبة العلم والتحذير منهم، فينشغل بالبحث عن عيوبه للتخلص منها بدلاً من الاشتغال بعيوب الآخرين، ويحافظ على الإبقاء على حسناته فلا يضيق بها ذرعاً، فيوزعها على من ابتلي بتجريحهم والنيل منهم، وهو أحوج من غيره إلى تلك الحسنات في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم».

التعليق

هذا الكلام فيه إجمال، ولا يخفى على الشيخ العباد - حفظه الله - أن الكلام المجمل يقل نفعه في مواطن الخلاف.

قال العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ - رحمه الله -: «فإن الإجمال والإطلاق وعدم العلم بمعرفة مواقع الخطاب وتفاصيله يحصل به من اللبس والخطأ وعدم الفقه عن الله ما يفسد الأديان، ويشتت الأذهان، ويحول بينها وبين فهم

السنة والقرآن، قال ابن القيم في كافيته - رحمه الله تعالى - :

فعليك بالتفصيل والتبيين فالـ إطـلاق والإجـمـال دون بـيـان
قد أفسدا هذا الوجود وخبطا الـ أذهـان والآراء كـل زمـان»[1].

وقال العلامة الشيخ محمد خليل هراس - رحمه الله -: «... فيجب أن تفرق وتميز بين الأمرين، وأن لا تحكم حكما أجماليا مطلقا دون تفصيل فإنه ما أفسد هذا الوجود وأوقع الشجار والنزاع بين الطوائف وأضل العقول والأفكار إلا عدم التفصيل والبيان، والتحديد لمعاني الألفاظ المجملة التي قد يقع في معانيها احتمال واشتباه. وبعض هذه المعاني يكون صحيحاً مراداً، وبعضها يكون فاسدا غير مراد، فتتشبث طوائف المبتدعة بتلك المعاني الفاسدة، وتفسير الألفاظ بها فتقع في الضلال، ولهذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يعنى بتحديد معاني الألفاظ عند مناقشته لفرق الزيغ والضلال ويطالبهم بتحديد مرادهم منها، وهذا تلميذه النابغة يوصي بما أوصى به شيخه، مبينا أن الفساد كله إنما ينشأ عن الإطلاق والاجمال»[2].

ولما كان الكلام هنا مجملا توارد عليه كثير من التساؤلات منها ما يلي :

١- ما هو نوع الخلاف الواقع بين أهل السنة المشار إليهم؟ وهل يمكن التسامح فيه؟ فإن لم يكن للتسامح فيه مجال، فهل يصح

(١) أصول وضوابط في التكفير ص (١٧).
(٢) شرح النونية (١/ ١٤٣).

أن نصف أهل الحق بأنهم انشغل «**بعضهم ببعض تجريحاً وتحذيراً وهجراً**»؟!.

٢- هل يُمنعون من إنكار المنكر، وبيان الحق، ونصرة أهله، لأنهم مطالبون بأن «**تكون جهودهم جميعاً موجهة إلى غيرهم من الكفار وأهل البدع المناوئين لأهل السنة**»؟!.

٣- لعل الشيخ - حفظه الله - يريد بكلامه هذا شخصا معينا، أخذ عليه انهماكه في الردود، فإن كان كذلك فكان الأولى بالشيخ - حفظه الله - أن يبين أمره، ومواطن الخلل عنده، قياما بواجب البيان والنصيحة، والذب عن دين الله.

٤- ما نوع هذا التجريح والتحذير، وهل كان بحق أم بباطل؟.

فإن كان بباطل فلو فصَّل الشيخ - حفظه الله - وبين صوره ومسائله، لأن ذلك من إنكار المنكر، ومن باب انصر أخاك ظالما أو مظلوماً.

أما ما يترتب على ذلك من التفرق والاختلاف، والتهاجر فإن كان بحق وعلم فلا لوم في ذلك على أهل الحق، وإن كان بباطل فالأولى بيان ذلك تحذيرا للناس بدل أن يكون الكلام مجملا يتشبث به كل متشبث.

- أما قوله - يحفظه الله -: «**وأن يكونوا فيما بينهم متآلفين متراحمين، يذكر بعضهم بعضاً برفق ولين**» فهذا شيء مطلوب بين أهل السنة، بل بين المسلمين جميعا، أن يكونوا متآلفين متراحمين

فيما بينهم، يذكر بعضهم بعضاً برفق ولين، ولكن لا يعني هذا أننا نترك القيام بواجب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والذب عن السنة، **وإن تطلب ذلك استعمال الشدة والهجر مع المخالف، ولو كان من أهل السنة،** لأنها وسائل شرعية تستخدم عند الحاجة إليها، وقد استخدمها النبي - ﷺ -، ومن بعده سلف هذه الأمة إلى يومنا هذا - كما سيأتي بيانه إن شاء الله -.

قال الشيخ العباد - حفظه الله - ص (١٠- ١٢):

«نعمة النطق والبيان: نعمُ الله على عباده لا تُعدُ ولا تُحصى، ومن أعظم هذه النعم نعمة النطق التي يُبين بها الإنسان عن مراده، ويقول القول السديد، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ومن فقدها لم تحصل له هذه الأمور، . . . ومن المعلوم أن هذه النعمة إنما تكون نعمة حقاً إذا استعمل النطق بما هو خير، أما إذا استعمل بشر فهو وبالٌ على صاحبه، ويكون من فقد هذه النعمة أحسن حالاً منه».

التعليق

ومن أجلِّ وأعظم صور شكر نعمة النطق والبيان الذب عن دين الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ورد الخطأ على من أخطأ، وتحذير الناس من الوقوع فيه، حفاظا على شريعة الله من أن ينسب إليها ما ليس منها؟.

قال العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ - رحمه الله -:
«فالحمد لله الذي حفظ على الأمة دينها في كتابه وسنة رسوله وبنقل العلماء الذين هم في هذه الأمة كأنبياء بني إسرائيل وهدانا إلى ذلك، فأبطل الله بالعلماء كل بدعة وضلالة حدثت في هذه الأمة فيا لها من نعمة ما أجلها، في حق من تلقى الحق بالقبول وعرفه ورضي به نسئل الله أن يجعلنا شاكرين لنعمه مثنين بها عليه فله الحمد لا نحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه وفوق ما أثنى عليه

خلقه»[١].

وللقائم بذلك إن أحسن النية أجر عظيم، ومنزلة في الدين كبيرة، فهو قائم بحجج الله على عباده، يرد على من انحرف انحرافه لا تأخذه في الله لومة لائم حتى عدَّ بعض أئمة السلف من يقوم بذلك من أعظم المجاهدين في سبيل الله.

- **قال محمد بن يحيى الذهلي - رحمه الله - يقول: سمعت يحيى بن يحيى - رحمه الله - يقول:** «الذب عن السنة أفضل من الجهاد في سبيل الله. قال محمد: قلت ليحيى: الرجل ينفق ماله، ويتعب نفسه، ويجاهد، فهذا أفضل منه؟ قال: نعم بكثير»[٢].

- **وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -:** «ثم القائل في ذلك بعلم لابد له من حسن النية، فلو تكلم بحق لقصد العلو في الأرض أو الفساد كان بمنزلة الذي يقاتل حمية ورياء.

وإن تكلم لأجل الله تعالى مخلصا له الدين كان من المجاهدين في سبيل الله، من ورثة الأنبياء، خلفاء الرسل»[٣].

- **وقال العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله -:** «١٠٨٢ - والدعوة إلى الله وكشف الشبه عن الدين».

وها هنا أمر هام يصح أن يصرف فيه من الزكاة، وهو إعداد قوة

---

(١) الرد على الجهمي: ص (٢١٩).

(٢) ذم الكلام وأهله (٤/ ٢٥٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٥).

مالية للدعوة إلى الله ولكشف الشبه عن الدين، وهذا يدخل في الجهاد، هذا من أعظم سبيل الله»[١].

فبيان ما يقع فيه السني من خطأ وانحراف، وخاصة في العقيدة والمنهج، ليس لأن القلوب امتلأت عليه كمدا وبغضا وحسدا، كما يثيره الغوغائية وأشباههم على أهل الحق والصدق، بل لأن الحق أحب إليهم من كل أحد.

. **قال ابن رجب - رحمه الله -**: «فأما مخالفة بعض أوامر الرسول ﷺ خطأ من غير عمد مع الاجتهاد على متابعته فهذا يقع كثيرا من أعيان الأمة من علمائها وصلحائها، ولا إثم فيه، بل صاحبه إذا اجتهد فله أجر على اجتهاده، وخطأه موضوع عنه، ومع هذا فلا يمنع ذلك من علم أمر الرسول الذي خالفه هذا أن يبين للأمة أن هذا مخالف لأمر الرسول، نصيحة لله ولرسوله ولعامة المسلمين، ولا يمنع ذلك من عظة من خالف أمره خطأ، وهب أن هذا المخالف عظيم له قدر وجلالة وهو محبوب للمؤمنين إلا أن حق الرسول مقدم على حقه، وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

ومن هنا رد الصحابة، ومن بعدهم من العلماء على كل من خالف سنة صحيحة، وربما أغلظوا في الرد - لا بغضا له بل هو محبوب عندهم ومعظم في نفوسهم - لكن رسول الله ﷺ أحب إليهم، وأمره فوق أمر كل مخلوق»[٢].

---

(١) الفتاوى (٤/ ١٤٣).

(٢) كتاب «الحكم الجدير بالإذاعة» ص (١٢٥) ضمن «من دفائن الكنوز» تحقيق محمد حامد الفقي رحمه الله.

ولأن خطأ السني أعظم سريانا في الناس من خطأ البدعي، لحسن ظن الناس به، كما أن البدع التي يدعوا لها أهل البدع أعظم سريان في المسلمين من الكفر الذي يدعوا إليه اليهود والنصارى والملحدين.

لذا وجب إنكاره وتحذير الناس منه لعظم التباسه عليهم، فشابه خطره على أهل السنة خطر أهل البدع على أهل الإسلام.

قال الإمام ابن قدامة - رحمه الله -: «وما عادتي ذكر معائب أصحابنا، وإنني لأحب ستر عوراتهم، ولكن وجب بيان حال هذا الرجل حين اغتر بمقالته قوم واقتدى ببدعته طائفة من أصحابنا **وشككهم في اعتقادهم حسن ظنهم فيه واعتقادهم أنه من جملة دعاة السنة. فوجب حينئذ كشف حاله وإزالة حسن ظنهم فيه ليزول عنهم اغترارهم بقوله وينحسم الداء بحسم سببه. فإن الشيء يزول من حيث ثبت**»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «**وأعداء الدين نوعان: الكفار، والمنافقون**... فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعا تخالف الكتاب، ويلبسونها على الناس، ولم تبين للناس: فسد أمر الكتاب، وبدل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله.

وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم سماعون للمنافقين: قد

(١) تحريم النظر في كتب الكلام ص (٣٥).

التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقا، وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين، كما قال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، فلا بد أيضا من بيان حال هؤلاء، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فان فيهم إيمانا يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلا بد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم، بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدى، وأنها خير، وأنها دين، ولم تكن كذلك لوجب بيان حالها.

ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية، ومن يغلط في الرأي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة، وإن كان المخطيء المجتهد مغفورا له خطؤه، وهو مأجور على اجتهاده. فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب، وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله»[١].

ومن هنا يظهر لك جليا معنى قول السلف أن أهل البدع أخطر، وأضر على الإسلام، والمسلمين من الكفار.

- **قال الإمام أحمد - رحمه الله -**: «ما أحد على أهل الإسلام أضر من الجهمية، ما يريدون إلا إبطال القرآن وأحاديث رسول الله ﷺ»[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٢- ٢٣٤).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٤٧).

- **وقال الحافظ عبد الغني المقدسي - رحمه الله -**: «واعلم - رحمك الله - أن الإسلام وأهله أتو من طوائف ثلاث فطائفة ردت أحاديث الصفات وكذبوا رواتها، فهؤلاء أشد ضررا على الإسلام وأهله من الكفار.

وأخرى قالوا بصحتها وقبولها، ثم تأولوها، فهؤلاء أعظم ضرراً من الطائفة الأولى.

والثالثة: جانبوا القولين الأولين، وأخذوا بزعمهم - ينزهون زهم يكذبون، فأداهم ذلك إلى القولين الأولين وكانوا أعظم ضررا من الطائفتين الأولتين»[١].

- **وقال ابن عقيل**: «ما على الشريعة أضر من مبتدعة المتكلمين وجهلة المتصوفين»[٢].

- **وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -**: «وقد اتفق أهل العلم بالأحوال أن اعظم السيوف التي سلت على أهل القبلة ممن ينتسب إليها وأعظم الفساد الذي جرى على المسلمين ممن ينتسب الى أهل القبلة إنما هو من الطوائف المنتسبة إليهم فهم أشد ضرراً على الدين وأهله»[٣].

- **وقال أيضاً - رحمه الله -**: «وأهل السنة نقاوة المسلمين،

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٤/١٣٤٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/٤٧٩).

فهم خير الناس للناس. وقد عُلم أنه كان بساحل الشام جبل كبير، فيه ألوف من الرافضة يسفكون دماء الناس، ويأخذون أموالهم، وقتلوا خلقا عظيماً... وكانوا أضر على المسلمين من جميع الأعداء»[١].

- **وقال مجدد الدعوة السلفية الإمام محمد بن عبد الوهاب- رحمه الله -**: «فانظر إلى كلام هذا الملحد تجده من كلام الرافضة فهؤلاء أشد ضرراً على الدين من اليهود والنصارى»[٢].

- **وقال الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عباد - رحمه الله -**: «ومن هؤلاء الصعافقة العقول من أهل نجد وغيرهم من قد عرفوا الإسلام وأهله ونشأوا فيه فانحازوا إلى أهل الضلال والبدع وأحبوهم وأبغضوا أهل الإسلام ونافروهم وتنقصوهم فصاروا على أهل الإسلام أشد من اليهود والنصارى»[٣].

وعلة قول السلف أن أهل البدع أخطر على الإسلام والمسلمين من الكفار ما يلي:

- **قال ابن عبد البر - رحمه الله -**: «وقد رأى مالك استتابة الاباضية، والقدرية، فإن تابوا، وإلا قتلوا. ذكر ذلك إسماعيل القاضي عن أبي ثابت، عن ابن القاسم، وقال: قلت لأبي ثابت: هذا رأي مالك في هؤلاء حسب؟ قال بل في كل أهل البدع، **قال**

(١) منهاج السنة (٥/ ١٥٨).

(٢) الرد على الرافضة ص (١٣).

(٣) دواء القلوب المقرب لحضرة علام الغيوب ص (٤٣١).

القاضي: وإنما رأى مالك ذلك فيهم، لإفسادهم في الأرض، وهم أعظم إفسادا من المحاربين، لأن إفساد الدين، أعظم من إفساد المال، لا أنهم كفار»[(١)].

- **قال أبو علي الحسين بن أحمد البجلي - رحمه الله -:** «دخلت على أحمد ابن حنبل، فجاءه رسول الخليفة يسأله عن الاستعانة بأهل الأهواء، فقال أحمد: لا يستعان بهم، قال فيستعان باليهود والنصارى ولا يستعان بهم؟ قال: **إن النصارى واليهود لا يدعون إلى أديانهم، وأصحاب الأهواء داعية»**[(٢)].

- **وقال الإمام الحسين بن علي - رحمه الله -:** «من قال لفظي بالقرآن مخلوق، أو القرآن بلفظي مخلوق: فهو جهمي. والجهمية عندنا كفار. واللفظية زنادقة هذه الأمة. **وهم أشدهم على الناس التباساً وتشبيهاً»**[(٣)].

- **وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -:** «هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية... ضررهم على أمة محمد ﷺ أعظم من الكفار المحاربين،... فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع وموالاة أهل البيت... ولا ريب أن جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من أعظم الطاعات وأوجب الواجبات، وهو أفضل من جهاد من يقاتل المسلمين من المشركين وأهل الكتاب. فإن جهاد هؤلاء

---

(١) التمهيد(٤/ ٢٣٨).

(٢) الآداب الشرعية (١/ ٢٧٥).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٢).

حفظ وتطهير لما بأيدي المسلمين من بلادهم وأزواجهم وأبنائهم وأموالهم. وقتال العدو الخارج من اليهود والنصارى والمشركين إنما هو لإظهار الدين.

وحفظ الأصل مقدم على حفظ الفرع. وأيضا فضرر هؤلاء على المسلمين أعظم من ضرر أولئك، بل ضرر هؤلاء في الدين على كثير من الناس أشد من ضرر المحاربين من المشركين وأهل الكتاب»[(١)].

- **وقال أيضاً - رحمه الله -**: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فان بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلى ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل. فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغى هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، **وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فان هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها**

---

(١) مختصر الفتاوى المصرية: ص (٦٠١- ٦٠٨).

من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء»[١].

- **وقال أيضاً - رحمه الله -** : «فهذه المقالات وأمثالها من أعظم الباطل، وقد نبهنا على بعض ما به يعرف معناها وأنه باطل، والواجب إنكارها، **فان إنكار هذا المنكر الساري في كثير من المسلمين أولى من إنكار دين اليهود والنصارى، الذي لا يضل به المسلمون،** لا سيما وأقوال هؤلاء شر من أقوال اليهود والنصارى»[٢].

- **وقال العلامة ابن القيم - رحمه الله -**: «فهم أعظم ضرراً على الإسلام وأهله من أولئك! **لأنهم انتسبوا إليه وأخذوا في هدم قواعده وقلع أساسه وهم يتوهمون ويوهمون أنهم ينصرونه»**[٣].

- **وقال العلامة الشوكاني - رحمه الله -**: «وقد تكون مفسدة اتباع أهوية المبتدعة أشد على هذه الملة من مفسدة اتباع أهوية أهل الملل، فإن المبتدعة ينتمون إلى الإسلام، ويظهرون للناس أنهم ينصرون الدين ويتبعون أحسنه، وهم على العكس من ذلك والضد لما هنالك فلا يزالون ينقلون من يميل إلى أهويتهم من بدعة إلى بدعة ويدفعونه من شنعة إلى شنعة، حتى يسلخوه من الدين ويخرجونه منه، وهو يظن أنه منه في الصميم، وأن الصراط الذي هو عليه هو الصراط المستقيم»[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٥٩).

(٣) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٢١).

(٤) فتح القدير (١/ ١٦٩).

- وقال العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله ورعاه -:
«فانظر أخي كيف اتفقت كلمة هؤلاء العلماء، الذين تعمقوا في معرفة البدع، ودراستها، ومعرفة أضرارها، وأخطارها، فأدركوا بثاقب بصرهم وذكائهم: أن أهل البدع أشد ضررا على المسلمين في دينهم من أعداء الله الكفار الصرحاء، ومن الملاحدة. وأشد ضررا من إبليس. وأنهم من شياطين الإنس، كما يقول الشاطبي - رحمه الله -.

والسر في خطورتهم يلبسون لباس الإسلام، فيسهل عليهم اصطياد المسلمين، ومخادعتهم، وإيقاعهم في هوة البدع، وتقليب الأمور والحقائق عليهم، بجعل الحق باطلا، والباطل حقا، والبدع سنة، والسنة بدعة. وقد يتسببون في إدخال أناس في الكفر والنفاق والزندقة، كما هو واقع كثير من أصناف المبتدعة، لا سيما الروافض وغلاة الصوفية. بخلاف الكفار، فإن نفوس المسلمين تنفر منهم، ولا تنخدع بحيلهم ودعاياتهم...»[١].

---

(١) المحجة البيضاء ص (٤٢).

قال الشيخ العباد - حفظه الله - ص (١٣ - ١٤):

«حفظ اللسان من الكلام إلا في خير قال الله عز وجل:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]... وفي صحيح مسلم (٢٥٨٩) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ذكرك أخاك بما يكره، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته...».

التعليق

ومن أعظم ذلك الخير، الذب عن دين الله، والرد على من انحرف عن الصراط المستقيم، ولو كان أقرب قريب، غيرة على دين الله، وحماية له من أيدي العابثين فيه، ودعوة للمسلمين إلى الرجوع إلى الدين القويم، والأمر العتيق الذي ترك رسولنا محمد ﷺ أمته عليه، كما في حديث العرباض بن سارية يقول: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب. فقلنا: يا رسول الله. إن هذه لموعظة مودع. فماذا تعهد إلينا؟ قال: «قد تركتكم على البيضاء. ليلها كنهارها. لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك. من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيراً فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين. عضوا عليها بالنواجذ. وعليكم

بالطاعة. وإن عبداً حبشياً. فإنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما قيد انقاد»(١).

وقد جاءت الشريعة الإسلامية بتحريم كل الأسباب التي تؤدي إلى تفريق كلمة المسلمين، واختلافهم فيما بينهم بغير حق، كتحريم الغيبة، التي لها الأثر البالغ والعظيم في تمزيق الصف المسلم وإضعاف أواصر الأخوة الإيمانية السلفية.

وقد كفانا الشيخ العباد - حفظه الله - بذكر الأدلة على تحريم الغيبة، وإن كان ذلك غير خاف على عوام المسلمين، فضلاً عن طلاب العلم أو العلماء، ولعله من باب التذكير، وكان الأولى والأجدر به - حفظه الله - وهو في مقام النصيحة - أن يبين الأمور المستثناة من الغيبة المحرمة وتحقيق القول فيها، ولكنه - يحفظه الله - لم يتطرق ولو من بعيد إلى ما استثناه العلماء من الغيبة المحرمة، فضلا أن يذكر شروط مشروعيتها.

فمن المناسب إذاً ذكر الأمور التي استثناها العلماء من الغيبة المحرمة، وحتى نُنَغص على أهل البدع فرحتهم بمثل هذا الكلام المجمل العام.

فقد ذكر العلماء ستة أمور تجوز بل تجب الغيبة فيها أحياناً وهي مجموعة في قول الناظم :

القدح ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرف ومحذر

(١) رواه ابن ماجه في سننه (١٦/١) واللفظ له، وأحمد في المسند (١٢٦/٤)، وغيرهما، وصحح الحديث العلامة الألباني - رحمه الله - في ظلال الجنة في تحريج السنة ص (١٩) رقم: (٣٣).

ومجاهر فسقا ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

قال الحافظ ابن عبد البر - رحمه الله -: «وقد أجمعوا على أنه جائز تبيين حال الشاهد إذا سأل عنه الحاكم، وتبين حال ناقل الحديث، وتبين حال الخاطب إذا سئل عنه، وفي ذلك أوضح الدلائل على أن حديث الغيبة ليس على عمومه، وقد قيل إن الغيبة إنما هي أن تصفه على جهة العيب له بما في خلقته من دمامة وسوء خلق، أو قصر، أو عمش، أو عرج، ونحو ذلك، وأما أن تذمه بما فيه من أفعاله، فليس ذلك غيبة، وهذا - عندي - ليس بالقوي، والذي عليه مدار هذا المعنى: أن من استشير لزمه القول بالحق وأداء النصيحة، وليس ذلك من باب الغيبة، لأنه لم يقصد بذلك إلى لمزه، ولا إلى شفاء غيظ، ولا أذى، ويكون حديث الغيبة مرتبا على هذا المعنى»[١].

وقال الحافظ الخطيب البغدادي - رحمه الله -: «ففي قول النبي ﷺ للرجل بئس رجل العشيرة دليل على أن إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب على ما يوجب العلم والدين من النصيحة للسائل ليس بغيبة، إذ لو كان ذلك غيبة لما أطلقه النبي ﷺ وإنما أراد عليه السلام بما ذكر فيه والله اعلم أن بئس للناس الحالة المذمومة منه وهى الفحش فيجتنبوها، لا أنه أراد الطعن عليه والثلب له، وكذلك أئمتنا في العلم بهذه الصناعة إنما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل لئلا يتغطى أمره على من لا يخبره فيظنه من أهل العدالة

---

(١) التمهيد (١٩/١٥٩-١٦٠).

فيحتج بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه لا يكون غيبة. ومما يؤيد ذلك حديث فاطمة بنت قيس... في هذا الخبر دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة لتجتنب الرواية عنهم وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم...

وأما الغيبة التي نهى الله تعالى عنها بقوله عز وجل ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢] وزجر رسول الله ﷺ عنها بقوله: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم» فهي ذكر الرجل عيوب أخيه يقصد بها الوضع منه، والتنقيص له والإزراء به، فيما لا يعود إلى حكم النصيحة، وإيجاب الديانة من التحذير عن ائتمان الخائن وقبول خبر الفاسق، واستماع شهادة الكاذب»[1].

وقال العلامة النووي - رحمه الله -: «باب بيان ما يباح من الغيبة:

اعلم أن الغيبة وإن كانت محرمة فإنها تباح في أحوال للمصلحة.

والمجوز لها غرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وهو أحد ستة أسباب.

الأول: التظلم: فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما ممن له ولاية أو له قدرة على إنصافه من ظالمه، فيذكر أن

(١) الكفاية في علم الرواية ص: (٥٦-٥٧).

فلانا ظلمني، وفعل بي كذا، وأخذ لي كذا، ونحو ذلك.

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى الصواب، فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا فازجره عنه، ونحو ذلك...

الثالث: الاستفتاء: بأن يقول للمفتي: ظلمني أبي، أو أخي، أو فلان بكذا، فهل له ذلك، أم لا؟ وما طريقي في الخلاص منه وتحصيل حقي ودفع الظلم عني؟ ونحو ذلك... فهذا جائز للحاجة، ولكن الأحوط أن يقول: ما تقول في رجل كان من أمره كذا، أو في زوج أو زوجة تفعل كذا، ونحو ذلك، فإنه يحصل به الغرض من غير تعيين، ومع ذلك فالتعيين جائز، لحديث هند...

الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم، وذلك من وجوه.

منها: جرح المجروحين من الرواة للحديث والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة.

ومنها: إذا استشارك إنسان في مصاهرته، أو مشاركته، أو إيداعه، أو الإيداع عنده، أو معاملته بغير ذلك، وجب عليك أن تذكر له ما تعلمه منه على جهة النصيحة...

ومنها: إذا رأى متفقها يتردد إلى مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم، وخفت أن يتضرر المتفقه بذلك، فعليك نصيحته، ببيان حاله، ويشترط أن يقصد النصيحة، وهذا مما يغلط فيه، وقد يحمل

المتكلم بذلك الحسد، أو يلبس الشيطان عليه ذلك، ويخيل إليه أنه نصيحة وشفقة، فليتفطن لذلك...

الخامس: أن يكون مجاهراً بفسقه أو بدعته...

السادس: التعريف، فإن كان الإنسان معروفا بلقب: كالأعمش، والأعرج... جاز تعريفه بذلك بنية التعريف، ويحرم إطلاقه على وجهة التنقص، ولو أمكن التعريف بغيره كان أولى. فهذه ستة أسباب ذكرها العلماء مما تباح بها الغيبة... وأكثر هذه الأسباب مجمع على جواز الغيبة بها»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «... وهذان النوعان يجوز فيهما الغيبة بلا نزاع بين العلماء:

أحدهما: أن يكون الرجل مظهرا للفجور، مثل الظلم والفواحش والبدع المخالفة للسنة، فإذا أظهر المنكر وجب الإنكار عليه بحسب القدرة، ... فمن أظهر المنكر وجب عليه الإنكار، وأن يهجر ويذم على ذلك. فهذا معنى قولهم: ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له. بخلاف من كان مستترا بذنبه مستخفيا، فإن هذا يستر عليه، لكن ينصح سرا، ويهجره من عرف حاله حتى يتوب، ويذكر أمره على وجه النصيحة.

النوع الثاني: أن يستشار الرجل في مناكحته ومعاملته أو استشهاده، ويعلم أنه لا يصلح لذلك، فينصحه مستشاره ببيان

---

(١) الأذكار: ص: (٤٨٩-٤٩١).

حاله. . . فإن النصح في الدين أعظم من النصح في الدنيا، فإذا كان النبي نصح المرأة في دنياها، فالنصيحة في الدين أعظم»[١].

وقال أيضاً - رحمه الله -: «إذا تبين هذا فنقول: ذكر الناس بما يكرهون هو في الأصل على وجهين «أحدهما» ذكر النوع «والثاني» ذكر الشخص المعين الحي أو الميت.

أما الأول فكل صنف ذمه الله ورسوله يجب ذمه، وليس ذلك من الغيبة. . . فإذا كان المقصود الأمر بالخير والترغيب فيه، والنهى عن الشر والتحذير منه: فلابد من ذكر ذلك، ولهذا كان النبي إذا بلغه أن أحدا فعل ما ينهى عنه يقول ما بال رجال. . .

وأما الشخص المعين فيذكر ما فيه من الشر في مواضع.

منها المظلوم له أن يذكر ظالمه بما فيه، إما على وجه دفع ظلمه واستيفاء حقه، كما قالت هند: يا رسول الله ! إن أبا سفيان رجل شحيح، وأنه ليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي. فقال لها النبي ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف». . .

أو يذكر ظالمه على وجه القصاص من غير عدوان، ولا دخول في كذب، ولا ظلم الغير، وترك ذلك أفضل.

ومنها أن يكون على وجه النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم. . . وفى معنى هذا نصح الرجل فيمن يعامله، ومن يوكله ويوصى إليه، ومن يستشهده، بل ومن يتحاكم إليه. وأمثال ذلك،

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢١٩-٢٢٠).

وإذا كان هذا في مصلحة خاصة فكيف بالنصح فيما يتلق به حقوق عموم المسلمين: من الأمراء والحكام والشهود والعمال: أهل الديوان وغيرهم؟ فلا ريب أن النصح في ذلك أعظم، كما قال النبي ﷺ: «الدين النصيحة، الدين النصيحة» قالوا لمن يا رسول الله؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»[١].

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «ويدخل في ذلك ما يذكر لقصد النصيحة من بيان غلط من يخشى أن يقلد أو يغتر به في أمر ما، فلا يدخل ذكره بما يكره من ذلك في الغيبة المحرمة. . . قال العلماء: تباح الغيبة في كل غرض صحيح شرعاً حيث يتعين طريقا إلى الوصول إليه بها: كالتظلم، والاستعانة على تغيير المنكر، والاستفتاء، والمحاكمة، والتحذير من الشر، ويدخل فيه تجريح الرواة والشهود، وإعلام من له ولاية عامة بسيرة من هو تحت يده، وجواب الاستشارة في نكاح أو عقد من العقود وكذا من رأى متفقها يتردد إلى مبتدع أو فاسق ويخاف عليه الإقتداء به. وممن تجوز غيبتهم من يتجاهر بالفسق أو الظلم أو البدعة، ومما يدخل في ضابط الغيبة وليس بغيبة ما تقدم تفصيله في «باب ما يجوز من ذكر الناس» فيستثنى أيضا، والله أعلم»[٢].

وقال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -: «العدل هو ضد الجور، وإذا كان في كتاب ما بدع وانحرافات، ثم ذكرها مسلم

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٢٢٥-٢٣٦).

(٢) فتح الباري (١٠/٤٨٦).

ناصح تحذيرا للمسلمين ونصحاً لهم، فليس هذا من الظلم في شيء، مثله مثل الشخص فيه عيب أو بدعة، فذكرت ما فيه قصدا للنصيحة، فليس ذكر ذلك بظلم ولا غيبة، بل هو من باب النصيحة، وهذا أمر مقرر عند علماء الإسلام، وستأتي أقوال العلماء في هذه القضايا، وقدمنا منها شيئاً.

ثم إن الظلم إنما هو وضع الشيء في غير موضعه، وذكر العيوب والبدع في الكتب والأشخاص نصحا للمسلمين أمر مطلوب شرعا، ويحقق مصالح، وتدرأ به مفاسد»[١].

وقد أوصل بعض أهل العلم المواضع التي يشرع فيها ذكر المسلم بما يكره إلى خمسة عشر موضعاً:

قال العلامة عبد الرحمن بن أبي بكر الدمشقي الحنبلي - رحمه الله -: «فهذه ستة أسباب ذكرها العلماء وأكثرها مجمع عليه، واستدلوا عليها بأحاديث سوى ما ذكرته، وعدها بعض العلماء خمسة عشر موضعا: وهي غيبة الفاسق المعلن بفسقه، وصاحب بدعة يدعو إليها، ومن يخفي بدعته فإذا ظفر بأحد ألقاها إليه، والغيبة عند الحاكم لخصمه، وإذا سأل الحاكم عن أحد فغيبته جائزة، وعند العالم للفتيا، وعند من يرجى تغيير المنكر على يديه، وعند الخطبة، وعند المرافقة في السفر، وكذلك في الشركة، وكذلك في من يشتري دارا فيسأل عن جارها، والتجريح عند الحاكم، والمشاورة في المصاهرة والمجاورة والمخاطبة وغيرها،

---

(١) منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف ص (٤٥-٤٦).

وتجريح المحدثين للرواة، وذكر الرجل باسم قبيح يشتهر به كالأعرج والأصم والأعمش وغير ذلك والله أعلم»[١].

(١) الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢/٦٠٣).

شروط مشروعية الغيبة

ذكر العلماء في ثنايا كلامهم شروط مشروعية الغيبة، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

١- الإخلاص لله في ذلك، وهو أحد شرطي قبول العمل.

٢- أن يكون ذلك من باب النصيحة، لا لهوى مثل: أن يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد أو تباغض أو تنازع على الرئاسة أو غير ذلك من الدوافع الشيطانية، بل يكون الناصح قصده أن الله يصلح ذلك الشخص وأن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم.

٣- أن يكون الكلام في ذلك بعلم وعدل، فمن تكلم في ذلك بغير علم أو بما يعلم خلافه كان آثما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «... وهذا كله يجب أن يكون على وجه النصح وابتغاء وجه الله تعالى لا لهوى الشخص مع الإنسان مثل: أن يكون بينهما عداوة دنيوية، أو تحاسد، أو تباغض، أو تنازع على الرئاسة، فيتكلم بمساويه مظهرا للنصح، وقصده في الباطن الغض من الشخص واستيفاؤه منه، فهذا من عمل الشيطان و«إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» بل يكون الناصح قصده أن الله يصلح ذلك الشخص، وأن يكفى المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم، ويسلك في هذا المقصود أيسر الطرق التي تمكنه»[(١)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٥-٢٣٦).

وقال أيضاً - رحمه الله -: «. . . ولا يحل له أن يتكلم في هذا الباب إلا قاصدا بذلك وجه الله تعالى، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، فمن تكلم في ذلك بغير علم أو بما يعلم خلافه كان آثماً»[١].

وقال أيضاً - رحمه الله -: «والنصيحة مأمور بها ولو لم يشاوره، فقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «الدين النصيحة، الدين النصيحة» ثلاثاً. قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

وكذلك بيان أهل العلم لمن غلط في رواية عن النبي ﷺ، أو تعمد الكذب عليه، أو على من ينقل عنه العلم.

وكذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل، وقصد النصيحة، فالله تعالى يثيبه على ذلك، لا سيما إذا كان المتكلم فيه داعيا إلى بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق. . .

ولهذا ينهى عما شجر بين هؤلاء سواء كانوا من الصحابة أو ممن بعدهم، فإذا تشاجر مسلمان في قضية، ومضت ولا تعلق للناس بها، ولا يعرفون حقيقتها، كان كلامهم فيها كلاما بلا علم ولا عدل يتضمن أذاهما بغير حق، ولو عرفوا أنهما مذنبان أو

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٢١).

مخطئان، لكان ذكر ذلك من غير مصلحة راجحة من باب الغيبة المذمومة»[١].



(١) منهاج السنة (٥/ ١٤٥-١٤٧).

الفرق بين الغيبة المشروعة والممنوعة

قال الحافظ ابن القيم - رحمه الله -: «فصل والفرق بين النصيحة والغيبة، أن النصيحة يكون القصد فيها تحذير المسلم من مبتدع أو فتان أو غاش أو مفسد، فتذكر ما فيه إذا استشارك في صحبته وفي معاملته والتعلق به، كما قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس وقد استشارته في نكاح معاوية وأبي جهم فقال ﷺ: «أما معاوية فصعلوك، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه»... فإذا وقعت الغيبة على وجه النصيحة لله ولرسوله وعباده المسلمين فهي قربة إلى الله من جملة الحسنات، وإذا وقعت على وجه ذم أخيك، وتمزيق عرضه والتفكه بلحمه، والغض منه لتضع منزلته من قلوب الناس، فهي الداء العضال، ونار الحسنات التي تأكلها كما تأكل النار الحطب»[١].

وقال العلامة البقاعي - رحمه الله - ملخصا كلام الحافظ ابن القيم السابق: «والفرق بين النصيحة والغيبة، أن النصيحة يكون القصد بها تحذير المسلم من مبتدع أو مفسد، فيذكر ما فيه.

مطلب: الغيبة للنصيحة قربة. وإذا وقعت الغيبة على وجه النصيحة، فهي قربة، وإذا وقعت على وجه الذم فهي نار الحسنات»[٢].

---

(١) الروح: ص (٥٣٧ - ٥٣٨).

(٢) سر الروح: ص (٦٣).

- إشكال والجواب عنه: لعل قائلا يقول: أن قول النبي ﷺ في تفسير الغيبة المحرمة: «ذكرك أخاك بما يكره» يدل على حرمة ذكر الأخ المسلم بما يكرهه مطلقاً.

الجواب: قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «وليس هذا الباب مخالفا لقوله: «الغيبة ذكرك أخاك بما يكره» فان الأخ هو المؤمن، والأخ المؤمن إن كان صادقاً في إيمانه لم يكره ما قلته من هذا الحق الذي يحبه الله ورسوله، وإن كان فيه شهادة عليه وعلى ذويه، بل عليه أن يقوم بالقسط، ويكون شاهداً لله ولو على نفسه أو والديه أو اقربيه، ومتى كره هذا الحق كان ناقصاً في إيمانه، ينقص من اخوته بقدر ما نقص من إيمانه، فلم يعتبر كراهته من الجهة التي نقص منها إيمانه، إذ كراهته لما لا يحبه الله ورسوله توجب تقديم محبة الله ورسوله كما قال تعالى: «والله ورسوله أحق أن يرضوه»[1].

وقال الحافظ ابن رجب - رحمه الله -: «فرد المقالات الضعيفة، وتبين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء. بل مما يحبونه ويمدحون فاعله، ويثنون عليه فلا يكون داخلاً في باب الغيبة بالكلية فلو فرض أن أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحق، فلا عبرة بكراهته لذلك. فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفاً لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة، بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٢١).

سواء كان ذلك في موافقته أو مخالفته»[١].

إذا تبين هذا، وأتضح لك - أخي القارئ - أن الغيبة منها المشروع، ومنها الممنوع، فلا تلتفت حينئذ إلى عويل أهل البدع، ونحيب أبواقهم، حينما يصفون ما يقوم به حماة السنة والشريعة من بيان الحق، والرد على أهل الباطل، وفضح المتسترين بالسنة، بأن ذلك من الغيبة المحرمة، ومن أكل لحوم العلماء. . .إلخ

عجبا لهم ! يأكلون لحوم أهل السنة بالباطل وبكل وقاحة، ثم إذا تكلم أهل الحق بالحق أقاموا الدنيا على أهل السنة وقالوا: هذه غيبة! وأكل للحوم العلماء!.

فأي غيبة يحرمون؟!.

أغيبة أهل الباطل بالحق أم غيبة أهل الحق بالباطل؟!.

وأي لحم يعنون؟!.

ألحوم أهل السنة التي عصمت؟! أم لحوم أهل الباطل التي أهدرت؟!.

ولقد صدق أبو عثمان الحيري - رحمه الله - حينما قال: «من أمَّر السنَّة على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة ومن أمَّر الهوى على نفسه نطق بالبدعة، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النور: ٥٤]»[٢].

---

(١) الفرق بين النصيحة والتعيير: ص (٣٢).

(٢) الزهد الكبير للبيهقي ص (١٥١).

فهم كتموا الحق ولبسوه بالباطل، وأمروا الناس بالبر ونسوا أنفسهم. كحال أهل الكتاب كما أخبر الله عنهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: ٤٢]. وقال سبحانه: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [البقرة: ٤٤]. وهنا أنقل كلاماً رائعاً لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - حيث يقول: «فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ نهى عنهما والثاني لازم للأول مقصود بالنهى فمن لبس الحق بالباطل كتم الحق وهو معاقب على لبسه الحق بالباطل وعلى كتمانه الحق فلا يقال النهى عن جمعهما فقط لأنه لو كان هذا صحيحاً لم يكن مجرد كتمان الحق موجبا للذم ولا مجرد لبس الحق بالباطل موجبا للذم وليس الأمر كذلك فإن كتمان أهل الكتاب ما أنزل الله من البينات والهدى من بعد ما بينه للناس يستحقون به العقاب باتفاق المسلمين وكذلك لبسهم الحق الذي أنزله الله بالباطل يستحقون به العقاب باتفاق المسلمين وكذلك لبسهم الحق الذي أنزله الله بالباطل الذي ابتدعوه وجمع بينهما بدون إعادة حرف النفي لأن اللبس مستلزم للكتمان ولم يقتصر على الملزوم لأن اللازم مقصود بالنهى فهذا يبين لك بعض ما في القرآن من الحكم والأسرار وإنما كان اللبس مستلزما للكتمان لأن من لبس الحق بالباطل كما فعله أهل الكتاب حيث ابتدعوا دينا لم يشرعه الله فأمروا بما لم يأمر به ونهوا عما لم ينه عنه وأخبروا بخلاف ما أخبر به فلا بد له أن يكتم من الحق المنزل ما يناقض بدعته إذ الحق المنزل الذي فيه خبر بخلاف ما أخبر به إن لم يكتمه لم يتم مقصوده

وكذلك. . . والمقصود هنا الاعتبار فإن بني إسرائيل قد ذهبوا أو كفروا وإنما ذكرت قصصهم عبرة لنا وكان بعض السلف يقول إن بني إسرائيل ذهبوا وإنما يعنى أنتم ومن الأمثال السائرة إياك أعني واسمعي يا جارة فكان فيما خاطب الله به بني إسرائيل عبرة لنا أن لا نلبس الحق بالباطل ونكتم الحق.

والبدع التي يعارض بها الكتاب والسنة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات أو ذوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك لا بد أن تشمل على لبس حق بباطل وكتمان حق وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله فلا تجد قط مبتدعا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك كما قال بعض السلف ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعت حلاوة الحديث من قلبه ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد له أن يلبس فيه حقا بباطل بسبب ما يقوله من الألفاظ المجملة المتشابهة ولهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله مما كتبه في حبسه وقد ذكره الخلال في كتاب السنة والقاضي أبو يعلى وأبو الفضل التميمي وأبو الوفاء بن عقيل وغير واحد من أصحاب أحمد ولم ينفه أحد منهم عنه قال في أوله الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى يحيون بكتاب الله الموتى ويبصرون بنور الله أهل العمى فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه وكم من تائه ضال قد هدوه فما أحسن أثرهم على الناس

وأقبح أثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على مخالفة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين والمقصود هنا قوله يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم وهذا الكلام المتشابه الذى يخدعون به جهال الناس هو الذى يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة»[1].

وقال الحافظ ابن القيم - رحمه الله -: «وقد وبخهم الله سبحانه وبكتهم على لسان رسوله بالتحريف والكتمان والاخفاء فقال تعالى يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون. . . وأما التحريف فقد أخبر سبحانه عنهم في مواضع متعددة وكذلك لي اللسان بالكتاب ليحسبه السامع منه وما هو منه فهذه خمسة أمور:

أحدها: لبس الحق بالباطل وهو خلطه به بحيث لا يتميز الحق من الباطل.

الثاني: كتمان الحق.

الثالث: اخفاؤه وهو قريب من كتمانه.

---

(١) درء تعارض النقل والعقل (١/ ٢١٩).

الرابع: تحريف الكلم عن مواضعه وهو نوعان تحريف لفظه وتحريف معناه.

الخامس: لي اللسان به ليلبس على السامع اللفظ المنزل بغيره وهذه الامور انما ارتكبوها لاغراض لهم دعتهم الى ذلك فاذا عادوا الرسول وجحدوا نبوته وكذبوه وقاتلوه فهم الى أن يجحدوا نعته وصفته ويكتموا ذلك ويزيلوه عن مواضعه»[1].

---

(١) هداية الحيارى (١/٤٩).

قال الشيخ العباد - حفظه الله - ص (١٥ - ١٦): «. . .وروى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، ورواه مسلم في صحيحه ولفظه: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أيُ المسلمين خير؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده. . .».

التعليق

قال العلامة الشيخ حمود بن عبد الله التويجري - رحمه الله - في معرض رده على من أجاز تهذيب اللحية: «وأما قوله: لا يعرفون أن المسلم هو من سلم المسلمون من لسانه ويده.

فجوابه أن يقال: إن التحذير من إطلاق اللسان واليد على المسلمين إنما هو فيما كان من باب الظلم والعدوان. فأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأخذ على أيدي المسيئين وأطرهم على الحق فهي من الأمور التي أمر الشارع بها ورغب فيها، والآيات والأحاديث في الحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جداً. . .

وإذا علم أن تغيير المنكر واجب على حسب القدرة فليعلم أيضا أن من اقتصر على التغيير بلسانه وهو قادر على التغيير بيده فقد ترك الواجب عليه ومن اقتصر على التغيير بقلبه وهو قادر على التغيير بلسانه فقد ترك الواجب عليه.

وقد يظن بعض الجاهلين أن التحذير من إطلاق اللسان واليد

على المسلمين يتناول إنكار المنكرات الظاهرة وتغييرها باليد أو اللسان لمن قدر على ذلك»[١].

قال الشيخ العباد - حفظه الله - ص ٢٤:

«الظنُّ والتجسُّس: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا۟﴾ [الحجرات: ١٢].

ففي هذه الآية الكريمة الأمر باجتناب كثير من الظن، وأن منه إثماً، والنهي عن التجسس، والتجسس هو التنقيب عن عيوب الناس، وهو إنما يحصل تبعاً لإساءة الظن.

وقال ﷺ: «إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً» رواه البخاري (٦٠٦٤)، ومسلم (٢٥٦٣)».

التعليق

أجمل الشيخ - حفظه الله - في بيان حكم الظن والتجسس، مما قد يفهم منه أنهما منهي عنهما مطلقا، وذلك ليس بصحيح، بل الكلام فيهما كالكلام في الغيبة المحرمة، وما يستثنى منها، وتفصيل ذلك فيما يلي :

- الظن وتفصيل القول فيه:

ذكر العلماء للظن عدة أقسام، يخصنا منها هنا حكم استعمال

(١) الرد على من أجاز تهذيب اللحية ص (٤٣-٤٤).

ظن السوء فيمن أظهر السنة، أو بمن ظاهره العدالة، فأقول وبالله أستعين.

أن سوء الظن بمن ظاهره العدالة أو فيمن أظهر السنة على ضربين:

- **الضرب الأول: الممنوع من سوء الظن**: وهو التهمة بلا سبب يسوغها، وهو الذي جاءت النصوص الشرعية بالنهي عنه، لما يترتب عليه من مفاسد عظيمة، وعظيمة جداً، منها أنه من أعظم أسباب الفرقة، والاختلاف، والتناحر - بغير حق -، وما يترتب على ذلك من ضياع هيبة الإسلام، وأهله، وذهاب ريحهم، واندثار قوتهم.

قال الحافظ أبو العباس القرطبي - رحمه الله -: «الظن هنا هو التهمة، ومحل التحذير والنهي إنما هو تهمة **لا سبب لها يوجبها،** كمن يتهم بالفاحشة، أو بشرب الخمر **ولم يظهر عليه ما يقتضي ذلك**. ودليل كون الظن هنا بمعنى التهمة قوله بعد هذا: «ولا تجسسوا، ولا تحسسوا»، وذلك: أنه قد يقع له خاطر التهمة ابتداء فيريد أن يتجسس خبر ذلك، ويبحث عنه، ويتبصر، ويستمع لتحقيق ما وقع له من تلك التهمة...»[(١)].

وقال العلامة ابن مفلح - رحمه الله -: «قال القاضي وغيره: ويحرم سوء الظن بمسلم ظاهره العدالة، ويستحب ظن الخير بالأخ

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٥٣٤).

المسلم. قال: ولا ينبغي تحقيق ظنه في ريبة. وفي «نهاية المبتدئ»: حسن الظن بأهل الدين حسن. وذكر المهدوي والقرطبي المالكيان عن أكثر العلماء: أنه يحرم ظن الشر بمن ظاهره الخير، وأنه لا حرج بظنه بمن ظاهره الشر»(١).

- **الضرب الثاني: المشروع من سوء الظن**: هو ما حفته القرائن الملحة الداعية لسوء الظن.

قال الحافظ أبو حاتم ابن حبان البستي - رحمه الله -: «سوء الظن على ضربين: أحدهما: منهي عنه بحكم النبي ﷺ.

والضرب الآخر: مستحب.

فأما الذي نهي عنه فهو استعمال سوء الظن بالمسلمين كافة على ما تقدم ذكرنا له.

وأما الذي يستحب من سوء الظن فهو كمن بينه وبينه عداوة أو شحناء في دين أو دنيا، يخاف على نفسه مكره، فحينئذ يلزمه سوء الظن بمكائده ومكره لئلا يصادفه على غرة بمكره فيهلكه»(٢).

وقال العلامة أبو عبد الله القرطبي - رحمه الله -: «وإن شئت قلت: والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها، أن كل ما لم تعرف له أمارة صحيحة وسبب ظاهر كان حراما واجب الاجتناب.

---

(١) الفروع (٣/ ٣١١).

(٢) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: ص (١٢٧) ط. المكتبة التجارية.

وذلك إذا كان المظنون به ممن شوهد منه الستر والصلاح، وأونست منه الأمانة في الظاهر، فظن الفساد به والخيانة محرم، بخلاف من اشتهر بين الناس بتعاطي الريب والمجاهرة بالخبائث»[١].

وقال العلامة البقاعي - رحمه الله -: «فاحتاطوا في كل ظن ولا تمادوا معه حتى تجزموا به فتقدموا بسببه على ما يقتضيه من الشر إلا بعد التبين لحقه من باطله بأن يظهر عليه أمارة صحيحة وسبب ظاهر، والبحث عن ذلك الذي أوجب الظن ليس بمنهي عنه كما فتش النبي ﷺ في قصة الإفك وتثبت حتى جاءه الخبر اليقين من الله»[٢].

وقال الشيخ البهوتي - رحمه الله -: «ويستحب ظن الخير بالمسلم ولا ينبغي تحقيق ظنه في ريبة ولا حرج بظن السوء بمن ظاهره الشر وحديث أبي هريرة مرفوعا إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث **محمول على الظن المجرد الذي لم تعضده قرينة تدل على صدقه**»[٣].

وقال الشيخ الشرواني - رحمه الله -: «والظن ينقسم في الشرع إلى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٦/٢١٧) ط. الكتب العلمية.

(٢) نظم الدرر (١٨/٣٧٩) ط. المكتبة التجارية.

(٣) كشاف القناع (٢/١٠٢).

والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والمجاهرة بالخبائث فلا يحرم ظن السوء به لأنه قد دل على نفسه كما أن من ستر على نفسه لم يظن به إلا خير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء»[١].

فإذا تبين أن من سوء الظن ما هو مشروع، فمن الجهل وعدم الرويَّة المبادرة في الإنكار على من استعمله من أهل السنة، بل والطعن فيه من أجله، وإنما كان الواجب الاستفصال منه، عن الأسباب التي دعته إلى استعمال سوء الظن، حتى لا نقع فيما نحذر منه !، من سوء الظن بأهل العلم والصدق، أهل الحديث والأثر، عدول هذه الأمة، وما يترتب على ذلك من خذلان الحق وأهله، وإثارة أهل الفتن، والرعاع على أهل السنة، والتشغيب عليهم بكلام بعضهم في بعض.

بل «كان الواجب أن تكون جهودهم جميعاً موجهة إلى غيرهم من الكفار وأهل البدع [كالصوفية القبورية، والأحزاب المنحرفة كالإخوان المسلمين والسرورية، وما تفرع منهم، أو سلك مسلكهم كعرعور، والمغراوي، والمأربي، وغيرهم من] المناوئين لأهل السنة»؟!.

ثم كما أنه يجب على أهل السنة حسن الظن بإخوانهم بشرطه السابق، فإنه يجب كذلك على صاحب السنة أن يبتعد عن مواطن الشبهة، والريبة، والتهمة، التي تدعوا إخوانه من أهل السنة إلى

---

(١) حواشي الشرواني (٣/ ٩٤).

إساءة الظن به، وتجعل الناظر إلى حاله يرتاب فيه، ويرميه بالتناقض والاضطراب.

كحال من تراه مرة ينكر على الحزبيين، ومرة يشاركهم مجالسهم، ويحاضر في محافلهم، ويكثِّر سوادهم، بل وتراه - فيما يظهر من حاله - أنه يقدم مودتهم على مودة إخوانه من أهل السنة، لما ترى من انقباضه تجاه إخوانه، وانبساطه مع أولئك، غير مبال بنصائح أشياخه من أهل السنة، فضلا عن أقرانه من إخوانه، في الابتعاد عن مخالطة أولئك الأقوام، وما يترتب على فعله من مفاسد عامة على الدعوة السلفية وأهلها، بل تراه يتشبث بشبه هي في الحقيقة أوهن من بيت العنكبوت - نسأل الله العافية والسلامة -.

قال العلامة عبد الله ابن بابطين - رحمه الله -: «... وكذا من ظاهره الخير لكن رأيناه يألف الفسقة أو أهل البدع والضلال قلنا هذه خصلة سوء يتهم بها وإن قال سريرته حسنة»[١].

(١) الرسائل والفتاوى ص (٦٥).

تفاوت العلماء في الفطنة والفراسة، ومعرفة دسائس أهل البدع وتلاعبهم

فكما أن أهل العلم متفاوتون في العلم، والفهم، فهم متفاوتون كذلك في الفطنة، والنظر الثاقب، ومعرفة دسائس أهل البدع والأهواء.

فتجد بعضهم يُقْدم على أشياء، ويحكم فيها لظهور حكمها عنده، مع أنك تجد غيره من أهل العلم مَن يتوقف فيها، أو يتردد لعدم ظهور حكمها عنده.

قال ابن القيم - رحمه الله -: «الفائدة الرابعة والأربعون: يحرم عليه إذا جاءته مسالة فيها تحيل على إسقاط واجب أو تحليل محرم أو مكر أو خداع أن يعين المستفتى فيها، ويرشده إلى مطلوبه، أو يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به إلى مقصوده، بل ينبغي له أن يكون بصيرا بمكر الناس وخداعهم وأحوالهم، ولا ينبغي له أن يحسن الظن بهم، بل يكون حذرا فطنا فقيها بأحوال الناس وأمورهم، يوازره فقهه في الشرع، وإن لم يكن كذلك زاغ وأزاغ، وكم من مسألة ظاهرها ظاهر جميل، وباطنها مكر وخداع وظلم؟.

فالغِرُّ ينظر إلى ظاهرها ويقضى بجوازه، وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها، فالأول يروج عليه زَغَل المسائل كما يروج على الجاهل بالنقد زَغَلُ الدراهم، والثاني يخرج زيفها كما يخرج الناقد

زَيْفَ النقود.

وكم من باطل يخرجه الرجل بحسن لفظه وتنميقه وإبرازه في صورة حق؟ وكم من حق يخرجه بتهجينه وسوء تعبيره في صورة باطل؟ ومن له أدنى فطنة وخبرة لا يخفى عليه ذلك، بل هذا أغلب أحوال الناس، ولكثرته وشهرته يستغني عن الأمثلة. بل من تأمل المقالات الباطلة والبدع كلها وجدها قد أخرجها أصحابها في قوالب مستحسنة وكسوها ألفاظا يقبلها بها من لم يعرف حقيقتها، ولقد احسن القائل:

تقول هذا جناء النَّحْلِ تمدحُهُ   وإن تَشَأ قُلْتَ ذا قَيئ الزنابير
مَدْحا وذما، وما جاوزتَ وصْفَهما   والحق قد يعتريه سوء تعبير»[1].

وقال أيضاً - رحمه الله -: «وبالجملة فليكن حذرا فطنا، ولا يحسن ظنه بكل أحد، وهذا الذي حمل بعض المفتين على أنه كان يقيد السؤال عنده في ورقة ثم يجيب في ورقة السائل، ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عنده ثم يكتب الجواب، وليس شئ من ذلك بلازم، والاعتماد على قرائن الأحوال ومعرفة الواقع والعادة»[2].

وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - رحمه الله -: «ومن هنا علمت أن اختلاف الأئمة في تصحيح خبر من إمام وتضعيفه من إمام آخر، ناشئ عما تلقوه من أخبار العدول عن

---

(١) إعلام الموقعين (٤/ ٢٢٩).

(٢) إعلام الموقعين (٤/ ٢٥٦).

الرواة، فهذا لإمام لم يبلغه عن الرواة هذا الخبر الذي حكم بصحته إلا العدالة والضبط، فصحح أخبارهم، ولهذا تجد من يتعقب بعض الأحاديث التي صححها إمام بقوله: «كيف تصحيحه، وفيه فلان كذاب» ونحو هذا؟ ومعلوم أن من صحح هذا الحديث لم يبلغه أن في رجاله كذابا. وهذا لإمام بلغه من أحوال رواة ذلك الخبر أو بعضهم عدم العدالة، وسوء الحفظ، أو انقطاع الخبر، أو شذوذه حكم عليه بعدم الصحة، وهذا معروف من جبلّة العباد وطبائعهم، **فمن الناس من يغلب عليه حسن الظن في الناس، وتلقي أقوالهم بالصدق، ومن الناس من له نباهة وفطنة وطول خبرة لأحوال الناس فلا يكتفي بالظاهر، بل يفتش عن الحقائق فيقع على الحق والصواب»**[1].

(١) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (١١٥).

الفرق بين الفراسة والظن

قال الحافظ ابن القيم - رحمه الله -: «فصل والفرق بين الفراسة والظن، أن الظن يخطئ ويصيب، وهو يكون مع ظلمة القلب ونوره وطهارته ونجاسته، ولهذا أمر تعالى باجتناب كثير منه، وأخبر أن بعضه إثم.

وأما الفراسة فأثنى على أهلها ومدحهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الحجر: ٧٥] قال ابن عباس رضي الله عنهما وغيره: أي للمتفرسين.

وقال تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] فالفراسة الصادقة لقلب قد تطهر وتصفى وتنزه من الأدناس وقرب من الله، فهو ينظر بنور الله الذي جعله في قلبه.

وفي الترمذي وغيره من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله».

وهذه الفراسة نشأت له من قربه من الله، فإن القلب إذا قرب من الله انقطعت عنه معارضات السوء المانعة من معرفة الحق وإدراكه»[١].

---

(١) الروح طبعة دار ابن كثير ص (٥٣١).

الفرق بين الاحتراز وسوء الظن

قال الحافظ ابن القيم - رحمه الله -: «فصل والفرق بين الاحتراز وسوء الظن، أن المحترز بمنزلة رجل قد خرج بماله ومركوبه مسافرا، فهو يحترز بجهده من كل قاطع للطريق وكل مكان يتوقع منه الشر، وكذلك يكون مع التأهب والاستعداد وأخذ الأسباب التي بها ينجو من المكروه، فالمحترز كالمتسلح المتطوع الذي قد تأهب للقاء عدوه وأعد له عدته، فهمه في تهيئة أسباب النجاة ومحاربة عدوه قد أشغلته عن سوء الظن به، وكلما ساء به الظن أخذ في أنواع العدة والتأهب.

وأما سوء الظن فهو امتلاء قلبه بالظنون السيئة بالناس حتى يطفح على لسانه وجوارحه، فهم معه أبدا في الهمز واللمز والطعن والعيب والبغض يبغضهم ويبغضونه، ويلعنهم ويلعنونه، ويحذرهم ويحذرون منه.

فالأول: يخالطهم ويحترز منهم.

والثاني: يتجنبهم ويلحقه أذاهم.

الأول: داخل فيهم بالنصيحة والإحسان مع الاحتراز.

والثاني: خارج منهم مع الغش والدغل والبغض»[1].

---

(١) الروح ص (٥٣٠).

قال الشيخ العباد - حفظه الله - ص (٢٨):

«الرّفق واللّين: . . . ووصفه بالرفق واللين، فقال: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. . . وأمر الرسول ﷺ بالرفق ورغب فيه، فقال: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا. . .»، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد: «دعوه، وهريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً من ماء، فإنما بُعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين. . .» ورواه مسلم (٢٥٩٣) بلفظ: «يا عائشة! إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وما لا يعطي على ما سواه»، وروى مسلم في صحيحه (٢٥٩٤): عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع عن شيء إلا شانه»، . . . وقد أمر الله النبيين الكريمين موسى وهارون - عليهما الصلاة والسلام - أن يدعوا فرعون بالرفق واللين، فقال: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [طه: ٤٣-٤٤]. . .».

وقال أيضاً في ص (٥١): «ثانياً: فيما يتعلق بالرد على من أخطأ، ينبغي مراعاة ما يلي: أن يكون الرد برفق ولين. . .».

التعليق

كان الأولى - خاصة في هذا الوقت الذي جهل فيه كثير من

الناس شرعية الشدة في الرد على المخالف، وكثرت الدعاوى والصيحات باستعمال اللين، وكأن الشدة على المخالف وإن كان من أهل البدع ليست من الدين - أن يُحث على استعمال الحكمة، وهي وضع الشيء في موضعه، اللين في موضعه، والشدة والغلظة في موضعها، لا إفراط، ولا تفريط، لا غلو، ولا تمييع، ذلك لأن الشدة، والغلظة على المخالف، وإن كان من أهل السنة - عند الحاجة إليها -من الدين أيضا، وقد وردت النصوص الشرعية بذلك، كما سيأتي - إن شاء الله -، فالعالم - ولو بخصوص هذه المسألة - هو الذي يستطيع أن يحدد أي الأسلوبين أنجع، في التعامل مع المخالف من أهل السنة، أهو اللين أم الشدة والغلظة؟

فإذا رأى أن اللين في الرد على هذا السني المخطئ، أنفع، وأصلح استعمله، ولا لوم عليه، ولا يجوز أن يلمز بأنه متميع، ما لم يُرى منه تفريط، وتساهل وتميع، وكذلك إذا رأى أن استعمال الشدة، والغلظة أنفع، وأصلح استعمله، ولا لوم عليه، ولا يجوز أن يوصم بالغلو، والتشدد، ما لم ير منه إفراط وتجاوز.

قال الشيخ عبد الله بن محمد الدويش - رحمه الله - في معرض رده على سلمان العودة: «قوله ثانياً: لقد كان ﷺ يحذر أمته تحذيراً شديداً من الغلو والتنطع في الدين فيقول كما في الصحيح عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه «من يحرم الرفق يحرم الخير كله» وفي صحيح مسلم عن عائشة أنه ﷺ قال: «يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على سواه» وقد روى البخاري هذا الحديث وذكر في أوله قصة تزيد

في دلالة الحديث ووضوحه حيث كان اليهود يأتون إليه ﷺ ويقولون السام عليك يا محمد ويعنون بالسام الموت. وكأنهم يظهرون السلام عليه وهم يدعون عليه بالموت فقال عليه السلام: عليكم. فغضبت عائشة رضي الله عنها وقالت لهم وعليكم السام واللعنة فقال لها ﷺ ما قال في موقف مع اليهود - أشد الناس عداوة للذين آمنوا وشر خلق الله - تجده ﷺ يوصي عائشة بالرفق وينهاها عن العنف ويبين لها أن الله رفيق يحب الرفق في كل الأمور حتى مع اليهود في مثل هذا الموقف.

فالجواب أن يقال: ما ذكره من التحذير من الغلو صحيح ومن الذي مدح الغلو ولكن الإنكار على أهل المعاصي وبغضبهم ليس من الغلو بل هو مأمور به كما تقدم ولو كان غلواً ما فعله النبي ﷺ وأصحابه وأئمة المسلمين وقرروه كما تقدم بيانه وكذلك ما ذكرت من الحديث في الحث على الرفق صحيح ولكن الرفق المأمور به لا ينافي الإنكار على الفساق وبغضهم فإن الذي حث على الرفق هو الذي سن هجر أهل المعاصي والذين رووا أحاديث الرفق هم الذين فعلوا ذلك فعلى زعمك ما فهموا معنى الرفق وأنت فهمته.

وأما استدلاله بحديث عائشة في قصة اليهود فلا ينافي بغض أهل المعاصي لأن النبي ﷺ أنكر على اليهود بقوله وعليكم. أي ما دعوتم به واقع عليكم فحصل المقصود بذلك فلا حاجة إلى العنف. وأما العاصي الذي يسمع النهي ويصر على المخالفة ولا يلتفت إلى الكلام فينتقل معه إلى ما هو أعظم لأنه لا يحصل المقصود بالكلام.

وأما ما ذكرته من حديث الرجل الذي قطع على الرسول ﷺ

خطبته. فنعم هذا رجل غريب يسأل عن دينه ففعل معه ذلك فأين في الحديث أن المعاند المجاهر بالمعاصي الذي يسمع الزجر عنها ثم يصر على ذلك يجالس ولا ينكر عليه. ولا يغلظ عليه شتان ما بينهما ولذلك فرق ﷺ بينهما فلطف بهذا السائل وهجر من فعل معصية حتى تاب الله عليه... وكذلك حديث الإعرابي الذي بال في المسجد وما بعده. كله لا يخالف الإنكار على من جاهر بالمعاصي لأنه جاهل يعامل بالرفق بخلاف المصر على المعاصي المجاهر بها... وإذا ظهر أن ما أورده من الأدلة ليس هو موضع النزاع.

فنذكر الأحاديث الدالة على مشروعية الإغلاظ والإنكار على أهل المعاصي مقابلة لما أورده من أحاديث التيسير. مع البيان أن جميع ما ورد عنه ﷺ حق فلا نميل إلى الغلو ونهدر أحاديث التيسير ولا نميل إلى التساهل ونهدر أحاديث الإنكار على من استحقه.

الحديث الأول: عن سليمان بن يسار عن جعفر بن عمر بن أمية الضمري قال خرجت مع عبيد الله بن عدي بن الخيار فلما قدمنا حمص قال لي عبيد الله بن عدي هل لك في وحشي نسأله عن قتل حمزة قلت: نعم، وكان وحشي يسكن حمص فسألنا عنه فقيل لنا هو ذاك في ظل قصره فذكر الحديث، إلى أن قال: «فخرجت معهم حتى قدمت على رسول الله ﷺ فلما رآني قال: أنت وحشي، قلت: نعم. قال: أنت قتلت حمزة، قلت: قد كان في الأمر ما بلغك. قال: **فهل تستطيع أن تغيب وجهك عني**» الحديث. رواه البخاري.

ففي هذا جواز الإبعاد لمن حصل منه ما يوجب ذلك. فإذا كان هذا فعله ﷺ مع رأفته ورحمته مع هذا الذي قدم عليه راغباً في

الإسلام فكيف ينكر على من أعرض عن المجاهر بالمعاصي المصر عليها.

الحديث الثاني: عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أن رجلاً أكل عند رسول الله ﷺ بشماله فقال كل بيمينك قال لا أستطيع قال: «**لا استطعت ما منعه إلا الكبر فما رفعها إلى فيه**» رواه مسلم.

الحديث الثالث: عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله وجوهكم» متفق عليه، وفي رواية لمسلم. كان رسول الله ﷺ يسوي صفوفنا حتى كأنما يسوي بها القداح حتى إذا رأى أنا قد عقلنا عنه ثم خرج يوماً فقام حتى أراد أن يكبر فرأى رجلاً بادياً صدره فقال: «عباد الله لتسوون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم».

فتأمل كيف أرشده أولاً بالكلام اللين فلما لم يقبل دعا عليه مع رأفته ورحمته من الإنكار عليه بالتغليظ لما استحق ذلك. فكيف لو فعل مثل هذا مع من هو أعظم جرماً منه ولو رأى بعض الناس من يفعله لحكم عليه بالتشديد والغلو.

وكذلك هذا الرجل لما لم يقم الصف بعد ما عقلوا ذلك اشتد إنكاره ﷺ عليه فهكذا يكون الدين لا التساهل الذي يجر إلى المداهنة والجرأة على معاصي الله عز وجل ويزعم أنه تيسير.

الحديث الرابع: حديث كعب بن مالك لما هجره النبي ﷺ قال فيه: «وآتي رسول الله ﷺ فأسلم عليه وهو في مجلسه بعد الصلاة **فأقول في نفسي هل حرك شفتيه برد السلام أم لا؟** ثم أصلي قريباً منه

وأسارقه النظر فإذا أقبلت على صلاتي نظر إلي وإذا التفت نحوه أعرض عني»، وقال في الحديث: «**وأطوف في الأسواق فلا يكلمني أحد**» رواه البخاري ومسلم.

الحديث الخامس: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه: «أن رجلاً أتى النبي ﷺ وفي يده خاتم من ذهب **فأعرض النبي ﷺ عنه** فلما رأى الرجل كراهيته ذهب فألقى الخاتم وأخذ خاتماً من حديد فلبسه **وأتى النبي ﷺ قال هذا شر هذا حلية أهل النار**. فرجع فطرحه ولبس خاتماً من ورق فسكت عنه النبي ﷺ» رواه الإمام أحمد والبخاري في الأدب المفرد وإسناده حسن. وقد تقدم في أول هذه الرسالة.

الحديث السادس: عن أبي سعيد قال: «أقبل رجل من البحرين إلى النبي ﷺ فسلم عليه **فلم يرد** وفي يده خاتم من ذهب وعليه جبة حرير فانطلق الرجل محزوناً فشكا إلى امرأته فقالت لعل برسول الله ﷺ جبتك وخاتمك فألقهما ثم عد.. ففعل فرد السلام فقال: جئتك آنفاً فأعرضت عني قال: كان في يدك جمر من نار» رواه الإمام أحمد والبخاري في الأدب المفرد وإسناده صحيح وقد تقدم.

الحديث السابع: عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: «قدمت على أهلي ليلاً وقد تشققت يداي فخلقوني بزعفران فغدوت على النبي ﷺ **فسلمت عليه فلم يرد علي ولم يرحب بي** فقال: اذهب فاغسل هذا عنك» الحديث رواه أبو داود.

والأحاديث في هذا كثيرة. وإنما المقصود ذكر بعض الأحاديث

الدالة على معاملته ﷺ من استحق التغليظ بذلك. لأنه أورد الأحاديث الدالة على لطفه ﷺ وتيسيره ولم يذكر ما يدل على تغليظه لأنها تخالف ما قرره. وإلا فكل ما ثبت عن النبي ﷺ حق لا يخالف بعضه بعضاً فاستعمل الرفق في حال الدعوة وتعليم الجاهل ومعاملته باللطف. واستعمل الإنكار والتغليظ في حق من أصر على المعاصي مع علمه بالنهي عن ذلك. وهذا هو الصراط المستقيم وهو الذي ندين الله به»[١].

وهكذا جرى عمل الصحابة الكرام، ومن بعدهم من أئمة السلف - رضي الله عنهم - في استعمال الشدة والغلظة في موضعها، وعند الحاجة إليها فمن ذلك :

١- ما جاء في حديث الإفك: «. . . فقال رسول الله ﷺ: من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي فوالله ما علمت على أهلي إلا خيراً وقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً وما كان يدخل على أهلي إلا معي، فقام سعد بن معاذ قال: يا رسول الله أنا والله أعذرك منه إن كان من الأوس ضربنا عنقه وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرك. فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً ولكن احتملته الحمية فقال: كذبت لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على ذلك فقام أسيد بن الحضير، فقال: كذبت لعمر الله والله لنقتلنه فإنك منافق تجادل عن المنافقين فثار الحيان. . . »[٢].

---

(١) النقض الرشيد ص (٣٣-٤١).

(٢) رواه البخاري والسياق له ومسلم.

- **قال العلامة النووي - رحمه الله -**: «الرابعة والخمسون جواز سب المتعصب لمبطل كما سب أسيد بن حضير سعد بن عبادة لتعصبه للمنافق وقال: إنك منافق تجادل عن المنافقين وأراد أنك تفعل فعل المنافقين ولم يرد النفاق الحقيقي»[١].

- **وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -**: «قوله: «فإنك منافق تجادل عن المنافقين» أطلق أسيد ذلك مبالغة في زجره عن القول الذي قاله، وأراد بقوله: «فإنك منافق» أي تصنع صنيع المنافقين، وفسره بقوله: «تجادل عن المنافقين» وقابل قوله لسعد بن معاذ: «كذبت لا تقتله» بقوله هو: «كذبت لنقتلنه».

وقال المازري: إطلاق أسيد لم يرد به نفاق الكفر وإنما أراد أنه كان يظهر المودة للأوس ثم ظهر منه في هذه القصة ضد ذلك فأشبه حال المنافق لأن حقيقته إظهار شيء وإخفاء غيره»[٢].

٢- عن سعيد بن جبير، أن قريباً لعبد الله بن مغفل خذف. قال فنهاه وقال: إن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف وقال: «إنها لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدواً. ولكنها تكسر السن وتفقأ العين» قال فعاد فقال: أحدثك أن رسول الله ﷺ نهى عنه ثم تخذف! لا أكلمك أبداً»[٣].

- **قال العلامة النووي - رحمه الله -**: «قوله: «أحدثك أن

---

(١) شرح صحيح مسلم (١٧/١١٨).

(٢) فتح الباري (٨/ ٣٣٠).

(٣) أخرجه مسلم، وغيره.

رسول الله ﷺ نهى عن الخذف ثم تخذف لا أكلمك أبداً» فيه هجران أهل البدع والفسوق ومنابذي السنة مع العلم وأنه يجوز هجرانه دائماً والنهي عن الهجران فوق ثلاثة أيام إنما هو فيمن هجر لحظ نفسه ومعايش الدنيا وأما أهل البدع ونحوهم فهجرانهم دائماً وهذا الحديث مما يؤيده مع نظائر له كحديث كعب بن مالك وغيره»[١].

- **وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -**: «قوله: «لا أكلمك كذا وكذا»، في رواية معاذ ومحمد بن جعفر «لا أكلمك كلمة كذا وكذا» وكلمة بالنصب والتنوين، كذا وكذا أبهم الزمان، ووقع في رواية سعيد بن جبير عند مسلم «لا أكلمك أبداً» وفي الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه، ولا يدخل ذلك في النهي عن الهجر فوق ثلاث فإنه يتعلق بمن هجر لحظ نفسه»[٢].

٣- عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها» قال فقال بلال بن عبد الله: والله! لنمنعهن. قال: فأقبل عليه عبد الله فسبه سباً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط وقال: أخبرك عن رسول الله ﷺ، وتقول: والله! لنمنعهن!»[٣].

- **قال النووي - رحمه الله -**: «وفي رواية فزبره وفي رواية فضرب في صدره. فيه تعزير المعترض على السنة والمعارض لها

---

(١) شرح مسلم (١٣/١٠٦).

(٢) فتح الباري (٩/٥٢٣).

(٣) أخرجه مسلم، وغيره.

برأيه وفيه تعزير الوالد ولده وإن كان كبيراً»[١].

- **وقال ابن حجر - رحمه الله -**: «وأخذ من إنكار عبد الله على ولده تأديب المعترض على السنن برأيه، وعلى العالم بهواه، وتأديب الرجل ولده وإن كان كبيراً إذا تكلم بما لا ينبغي له، وجواز التأديب بالهجران، فقد وقع في رواية بن أبي نجيح عن مجاهد عند أحمد «فما كلمه عبد الله حتى مات» وهذا إن كان محفوظاً يحتمل أن يكون أحدهما مات عقب هذه القصة بيسير»[٢].

إلى غير ذلك مما ورد عن الصحابة في استعمال الشدة مع المخالف، ثم سار على هذا النهج أئمة الدين وعلماء الأمة إلى يومنا هذا فمن ذلك:

- **ما قاله الشيخ الإمام أبو محمد بن تميم الحنبلي - رحمه الله - وهو يصف الإمام أحمد - رحمه الله -**: «وكان شديداً على أهل البدع، أو من قاربهم، إن لم يباينهم. وإن كان صحيح الاعتقاد. قد هجر رحمه الله على بن المديني، ويحي بن معين، والحسين الكرابيسي، إلى أن تاب يحيى عنده»[٣].

- **وقال الإمام ابن قدامة - رحمه الله -**: «وأما قوله: إنكم بدعتم مخالفيكم في هذه الأصول وسوغتم مخالفة أصحابكم فيها،

---

(١) شرح مسلم (٤/ ١٦٢).

(٢) الفتح (٢/ ٤٠٦).

(٣) عقيدة الإمام أحمد بن حنبل لأبي محمد بن تميم الحنبلي - رحمه الله - (الحنابلة لابن أبي يعلى: ٢/ ٢٨٩).

فكذب وبهتان. فإننا لا نسوغ لأحد مخالفة السنة كائناً من كان. وإن كان من أصحابنا فنحن عليه أشد إنكاراً من غيره. ودليل ذلك أنك منتسب إلى أصحابنا وإمامنا فإذا صدرت منك هذه المقالة بدعناك وهجرك أصحابنا وأحلوا دمك، ولولا توبتك ورجوعك لكنا عليك أشد ومنك أبعد»[١].

- **وقال شيخ الإسلام - رحمه الله -: «فصل ما ذكرتم من لين الكلام، والمخاطبة بالتي هي أحسن: فأنتم تعلمون أنى من أكثر الناس استعمالاً لهذا، لكن كل شيء في موضعه حسن، وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ على المتكلم لبغيه وعدوانه على الكتاب والسنة: فنحن مأمورون بمقابلته، لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن**. ومن المعلوم أن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾[آل عمران: ١٣٩] فمن كان مؤمنا فإنه الأعلى بنص القرآن.

وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨] وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢٠-٢١] والله محقق وعده لمن هو كذلك كائناً من كان. ومما يجب أن يعلم أنه لا يسوغ في العقل، ولا الدين طلب رضى المخلوقين لوجهين:

أحدهما: أن هذا غير ممكن...

---

(١) تحريم النظر في كتب الكلام ص (٦٠).

والثاني: أنا مأمورون بأن نتحرى رضى الله ورسوله. . . »[١].

وقال أيضاً - رحمه الله -: « . . . بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا: أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه بالغوا في كفه، تارة بالقول العنيف، وتارة بالضرب، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسألته. ولذلك لما بلغ عمر - رضي الله عنه - أن صبياً يسأل عن المتشابه أعد له عراجين النخل، فبينما عمر يخطب قام فسأله عن: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ۝٢﴾ [الذاريات: ١-٢] وما بعدها. فنزل عمر فقال: «لو وجدتك محلوقاً لضربت الذي فيه عيناك بالسيف» ثم أمر به فضرب ضرباً شديداً، وبعث به إلى البصرة، وأمرهم أن لا يجالسوه، فكان بها كالبعير الأجرب لا يأتي مجلساً إلا قالوا: «عزمة أمير المؤمنين» فتفرقوا عنه، حتى تاب وحلف بالله ما بقي يجد مما كان في نفسه شيئاً، فأذن عمر في مجالسته، فلما خرجت الخوارج أتى، فقيل له: هذا وقتك فقال: لا، نفعتني موعظة العبد الصالح»[٢].

وقال شيخ الإسلام أيضاً - رحمه الله -: « . . . **وأما من أظهر ما فيه مضرة فإنه تدفع مضرته ولو بعقابه وإن كان مسلماً فاسقاً أو عاصياً أو عدلاً مجتهداً مخطئاً، بل صالحاً أو عالماً**، سواء في ذلك المقدور عليه والممتنع. . . وكذلك يعاقب من دعا إلى بدعة تضر الناس في دينهم، وإن كان قد يكون معذورا فيها في نفس الأمر لاجتهاد أو

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣).

تقليد. . . وكذلك نقيم الحد على من شرب النبيذ المختلف فيه، وإن كانوا قوما صالحين، فتدبر كيف عوقب أقوام في الدنيا على ترك واجب أو فعل محرم بين في الدين أو الدنيا، **وإن كانوا معذورين فيه لدفع ضرر فعلهم في الدنيا**، كما يقام الحد على من تاب بعد رفعه إلي الإمام وان كان قد تاب توبة نصوحاً. . . وعلى هذا فما أمر به آخر أهل السنة من أن داعية أهل البدع يهجر فلا يستشهد ولا يروى عنه، ولا يستفتى ولا يصلى خلفه، قد يكون من هذا الباب، فإن هجره تعزير له وعقوبة له جزاء لمنع الناس من ذلك الذنب الذي هو بدعة أو غيرها، وإن كان في نفس الأمر تائباً أو معذوراً، إذ الهجرة مقصودها أحد شيئين: إما ترك الذنوب المهجورة وأصحابها، وإما عقوبة فاعلها ونكاله. . . ومن هذا الباب هجر الإمام أحمد للذين أجابوا في المحنة قبل القيد ولمن تاب بعد الإجابة، ولمن فعل بدعة ما، مع أن فيهم أئمة في الحديث والفقه والتصوف والعبادة، فإن هجره لهم والمسلمين معه لا يمنع معرفة قدر فضلهم، كما أن الثلاثة الذين خلفوا لما أمر النبي ﷺ المسلمين بهجرهم لم يمنع ذلك ما كان لهم من السوابق. . . فهذا أصل عظيم أن عقوبة الدنيا المشروعة من الهجران إلى القتل لا يمنع أن يكون المعاقب عدلاً أو رجلاً صالحاً كما بينت من الفرق بين عقوبة الدنيا المشروعة والمقدورة، وبين عقوبة الآخرة والله سبحانه أعلم»[1].

وأما الشدة على أهل البدع فهو أمر اشتهر عن السلف الصالح

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧٥- ٣٧٧).

قديماً وحديثاً، وامتلأت به كتب العقائد السلفية، وتناقله الخلف عن السلف، والأصاغر عن الأكابر، فلا يخفى على طلبة العلم من أهل السنة، فضلا أن يخفى على عالم من علمائهم كالشيخ العباد - حفظه الله -، ولكن ما قد يخفى على كثير من طلبة العلم، هو جواز استعمال الشدة على من أخطأ من أهل السنة، وسبب ذلك قلة مطالعة كتب السلف، ومدارستها، واعتمادهم على كتب المعاصرين، وسيرهم، وإلا فإن جواز الشدة على أهل البدع متفرع عن جواز الشدة على من أخطأ من أهل السنة، ودليلُه دليلَه، فكِلا الأمرين جاز حماية للدين، وحفظاً له من التبديل والتحريف، ونصحاً وتحذيراً للمسلمين من الضلال وأهله.

قال الشيخ العباد - حفظه الله - ص (٣١): «موقف أهل السنة من العالم إذا أخطأ أنه يعذر فلا يبدع ولا يهجر:

ليست العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، فلا يسلم عالمٌ من خطأ، ومن أخطأ لا يُتابع على خطئه، ولا يُتخذ ذلك الخطأ ذريعة إلى عيبه والتحذير منه، بل يُغتفر خطؤه القليل في صوابه الكثير، ومن كان من هؤلاء العلماء قد مضى فيستفاد من علمه مع الحذر من متابعته على الخطأ، ويدعى له ويترحم عليه، ومن كان حياً سواء كان عالماً أو طالب علم يُنبه على خطئه برفق ولين ومحبة لسلامته من الخطأ ورجوعه إلى الصواب...».

التعليق

هذا الكلام على إطلاقه ليس بصحيح، فليس كل من أخطأ من علماء أهل السنة يعذر فلا يبدع ولا يهجر، ولا كل خطأ يقع فيه السني يغتفر له، ويمنع من تبديعه وهجره، وتوضيح ذلك - إن شاء الله - فيما يلي:

أولاً: الخطأ مردود على من جاء به كائنا من كان، لعموم قول الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[آل عمران: ١١٠].

ولعموم قول النبي - ﷺ -: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس

منه فهو رد»[١].

- **قال شيخ الإسلام أيضاً - رحمه الله -**: «وان كان المخطئ المجتهد مغفورا له خطؤه، وهو مأجور على اجتهاده. فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب، وان كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله»[٢].

ولا يعني رد الخطأ التعنيف على كل من أخطأ، بل الأمر فيه تفصيل وقد سبقت الإشارة إلى شيء من ذلك.

ثانياً: التفريق في المعاملة بين العالم السني إذا أخطأ وبين المبتدع، أو بمعنى آخر متى يبدع العالم السني إذا أخطأ ومتى يغتفر له خطؤه؟.

ولعل الجواب عن هذا السؤال يتضح في عرض فتوى العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - فقد قال:

«أما من وقع في بدعة فعلى أقسام:

القسم الأول: أهل البدع كالروافض والخوارج والجهمية والقدرية والمعتزلة والصوفية القبورية والمرجئة ومن يلحق بهم كالأخوان والتبليغ وأمثالهم فهؤلاء لم يشترط السلف إقامة الحجة من أجل الحكم عليهم بالبدعة فالرافضي يقال عنه: مبتدع والخارجي يقال عنه: مبتدع وهكذا، سواء أقيمت عليهم الحجة أم لا.

---

(١) متفق عليه.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٤).

القسم الثاني: من هو من أهل السنة ووقع في بدعة واضحة كالقول بخلق القرآن أو القدر أو رأي الخوارج وغيرها فهذا يبدع وعليه عمل السلف[1].

ومثال ذلك ما جاء عن ابن عمر - رضي الله عنه - حين سئل عن القدرية قال: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برءاء مني» رواه مسلم (٨).

قال شيخ الإسلام رحمه الله في درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٥٤):

«فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل.

ويرُاعون أيضاً الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً. ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه.

ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيميه - رحمه الله -: «وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩] وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين نعم من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافا لا يعذر فيه فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع» مجموع الفتاوى (٢٤/ ١٧٢).

أيضاً، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة وردَّ باطلاً بباطل».

أقول:

في هذا النص بيان أمور عظيمة ومهمة يسلكها السلف الصالح للحفاظ على دينهم الحق وحمايته من غوائل البدع والأخطاء منها:

١- شدة حذرهم من البدع ومراعاتهم للألفاظ والمعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، فلا يعبرون - قدر الإمكان - إلا بالألفاظ الشرعية ولا يطلقونها إلا على المعاني الشرعية الصحيحة الثابتة بالشرع المحمدي.

٢- أنهم حراس الدين وحماته، فمن تكلم بكلام فيه معنى باطل يخالف الكتاب و السنة ردوا عليه[١].

ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة ولو كان يرد على أهل الباطل، وقالوا إنما قابل بدعة ببدعة أخرى، ورد باطلاً بباطل، ولو كان هذا الراد من أفاضل أهل السنة والجماعة، ولا يقولون ولن يقولوا يحمل مجمله على مفصله لأنا نعرف أنه من أهل السنة.

قال شيخ الإسلام بعد حكاية هذه الطريقة عن السلف والأئمة : «ومن هذا القصص المعروفة التي ذكرها الخلال في كتاب «السنة» هو وغيره في مسألة اللفظ والجبر».

---

(١) قال مليحان - غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه -: لم يتعللوا بأنه ما أراد هذا المعنى الباطل، بل ردوا على كلامه المتضمن للباطل، ولم يلتفتوا إلى قصده وطويته.

أقول:

يشير - رحمه الله تعالى- إلى تبديع أئمة السنة من يقول: «لفظي بالقرآن مخلوق» لأنه يحتمل حقاً وباطلاً، وكذلك لفظ «الجبر» يحتمل حقاً وباطلاً، وذكر شيخ الإسلام أن الأئمة كالأوزاعي وأحمد بن حنبل ونحوهما قد أنكروه على الطائفتين التي تنفيه والتي تثبته.

وقال رحمه الله: «ويروى إنكار إطلاق «الجبر» عن الزبيدي وسفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم».

وقال الأوزاعي وأحمد وغيرهما: «من قال جبر فقد اخطأ ومن قال لم يجبر فقد أخطأ بل يقال إن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء ونحو ذلك».

وقالوا ليس للجبر أصل في الكتاب والسنة وإنما الذي في السنة لفظ - الجبل- لا لفظ الجبر، فإنه قد صح عن النبي ﷺ أنه قال لأشج عبد القيس: «إن فيك لخلقين يحبهما الله: الحلم والأناة فقال: أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما؟، فقال: «بل جبلت عليهما»، فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله».

وقالوا إن لفظ «الجبر» لفظ مجمل.

ثم بين أنه قد يكون باعتبار حقاً وباعتبار باطلاً، وضرب لكل منهما مثالاً.

ثم قال: «فالأئمة منعت من إطلاق القول بإثبات لفظ الجبر أو نفيه، لأنه بدعة يتناول حقاً وباطلاً».

وقال الذهبي رحمه الله: «قال أحمد بن كامل القاضي: كان يعقوب بن شيبة من كبار أصحاب أحمد بن المعذل، والحارث بن مسكين، فقيهاً سرياً، وكان يقف في القرآن.

قال الذهبي قلت: أخذ الوقف عن شيخه أحمد المذكور، وقد وقف علي بن الجعد، ومصعب الزبيري، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وجماعة، وخالفهم نحو من ألف إمام، بل سائر أئمة السلف والخلف على نفي الخليقة عن القرآن، وتكفير الجهمية، نسأل الله السلامة في الدين.

قال أبو بكر المروذي: أظهر يعقوب بن شيبة الوقف في ذلك الجانب من بغداد، فحذر أبو عبد الله منه، وقد كان المتوكل أمر عبد الرحمن بن يحيى بن خاقان أن يسأل أحمد بن حنبل عمن يقلد القضاء، قال عبد الرحمن: فسألته عن يعقوب ابن شيبة، فقال: مبتدع صاحب هوى.

قال الخطيب: وصفه بذلك لأجل الوقف» السير (١٢/ ٤٧٨).

وقدم داود الأصبهاني الظاهري بغداد وكان بينه وبين صالح بن أحمد حَسنٌ، فكلم صالحاً أن يتلطف له في الاستئذان على أبيه، فأتى صالح أباه فقال له: رجل سألني أن يأتيك. قال: ما اسمه؟. قال: داود. قال: من أين؟ قال: من أهل أصبهان، قال:

أيّ شيء صنعته؟ قال وكان صالح يروغ عن تعريفه إيَّاه، فما زال أبو عبد الله يفحص عنه حتى فطن فقال: هذا قد كتب إليّ محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنه زعم أن القرآن محدث فلا يقربني. قال: يا أبت ينتفي من هذا وينكره، فقال أبو عبد الله: محمد بن يحيى أصدق منه، لا تأذن له في المصير إليَّ. [تاريخ بغداد (٨/ ٣٧٤)].

القسم الثالث: من كان من أهل السنة ومعروف بتحري الحق[١]

ووقع في بدعة خفية فهذا إن كان قد مات فلا يجوز تبديعه بل يذكر بالخير

وإن كان حياً فيناصح ويبين له الحق ولا يتسرع في تبديعه[٢]

---

(١) قال الإمام الذهبي – رحمه الله –: «ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه، وورعه وإتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم ! ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك». سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٧١).
وقال الإمام الذهبي – رحمه الله – أيضاً: «ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده – مع صحة إيمانه وتوخيه لإتباع الحق – أهدرناه وبدعناه، لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه». السير (١٤/ ٣٧٦).

(٢) قال شيخ الإسلام – رحمه الله –: «إن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكانة عليا قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لا يجوز أن يتبع فيها مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين» الفتاوى الكبرى (٦/ ٩٢-٩٤).
وقال ابن القيم – رحمه الله –: «معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول، فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها، لا يوجب اطراح أقوالهم جملة، وتنقصهم والوقيعة فيهم، فهذان طرفان جائران عند القصد، وقصد السبيل بينهما، فلا نؤثم ولا نعصم... ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور، بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين». إعلام الموقعين (٣/ ٢٩٥).

فإن أصر فيبدع[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: «ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا»، وفي الحديث أن الله قال: «قد فعلت»، وبسط هذا له موضع آخر». . . أهـ.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيميه - رحمه الله -: «مثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون كان من نوع الخطأ، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.

ولهذا وقع في مثل هذا كثيرٌ من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهولاء من أهل التفرق والاختلافات». مجموع الفتاوى (٣/٣٤٨ - ٣٤٩).

الرد على المخطئ والشدة عليه أو هجره

لا ينافي محبته في الله

- **قال شيخ الإسلام - رحمه الله -**: «وإن كان المخطئ المجتهد مغفوراً له خطؤه وهو مأجور على اجتهاده فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب وان كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذم والتأثيم له فان الله غفر له خطأه بل يجب لما فيه من الأيمان والتقوى موالاته ومحبته والقيام بما أوجب الله من حقوقه من ثناء ودعاء وغير ذلك وان علم منه النفاق كما عرف نفاق جماعة على عهد رسول الله ﷺ. . . فهذا يذكر بالنفاق وإن أعلن بالبدعة ولم يعلم هل كان منافقا أو مؤمنا مخطئا ذكر بما يعلم منه فلا يحل للرجل أن يقفو ما ليس له به علم»[(١)].

وقال أيضاً - رحمه الله -: «والواجب على كل مسلم أن يكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته تابعا لأمر الله ورسوله فيحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما ابغضه الله ورسوله ويوالى من يوالى الله ورسوله ويعادى من يعادى الله ورسوله ومن كان فيه ما يوالى عليه من حسنات وما يعادى عليه من سيئات عومل بموجب ذلك كفساق

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٣- ٢٣٤).

أهل الملة إذ هم مستحقون للثواب والعقاب والموالاة والمعاداة والحب والبغض بحسب ما فيهم من البر والفجور فان من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره وهذا مذهب أهل السنة والجماعة بخلاف الخوارج والمعتزلة وبخلاف المرجئة والجهمية فان أولئك يميلون إلى جانب وهؤلاء إلى جانب وأهل السنة والجماعة وسط»[١].

- **وقال الإمام الذهبي - رحمه الله -**: «ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الإتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن»[٢].

- **وقال ابن القيم - رحمه الله -**: «فليس لأحد أن يحتج لأحد القولين: بمجرد قول أصحابه وفعلهم، وإن كانوا من أهل العلم والدين، وليس لعالم أن يترك الإنكار عليهم، وبيان ما بعث الله ورسوله لأجل محلهم من العلم والدين، ولا لأحد أن يقدح فيهم ويفسقهم لما هم عليه من العلم والدين. فلا يحتج بقولهم ولا يؤثمهم ولا يترك الإنكار عليهم[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٩٤-٩٥).

(٢) سير العلماء (٢٠/٤٦).

(٣) كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء ص (٢٥٥).

قال الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله -: «ومن العلماء الذين مضوا وعندهم خلل في مسائل العقيدة، ولا يستغني العلماء وطلبة العلم عن علمهم، بل إن مؤلفاتهم من المراجع المهمة للمشتغلين في العلم، الأئمة: البيهقي والنووي وابن حجر العسقلاني. . . ومن المعاصرين الشيخ العلامة المحدث ناصر الدين الألباني، لا أعلم له نظيراً في هذا العصر في العناية بالحديث وسعة الإطلاع فيه، لم يسلم من الوقوع في أمور يعتبرها الكثيرون أخطاء منه، مثل اهتمامه بمسألة الحجاب وتقرير أن ستر وجه المرأة ليس بواجب، بل مستحب، ولو كان ما قاله حقاً فإنه يعتبر من الحق الذي ينبغي إخفاؤه، لما ترتب عليه من اعتماد بعض النساء اللاتي يهوين السفور عليه، . . . ومع إنكاري عليه قوله في هذه المسائل فأنا لا أستغني وأرى أنه لا يستغني غيري عن كتبه والإفادة منها، . . .» ص (٣١ - ٣٦).

التعليق

هذا الكلام فيه ثلاث مسائل :

الأولى: قوله - يحفظه الله -: «ومن العلماء الذين مضوا وعندهم خلل في مسائل العقيدة. . . الأئمة: البيهقي والنووي وابن حجر العسقلاني. . . ومن المعاصرين الشيخ العلامة المحدث ناصر الدين الألباني. . .».

فقد استغل هذا الكلام أهل الأهواء والبدع في الطعن والتشغيب

على أهل السنة وأن العلامة الجبل الصادع بالحق محنة التكفيريين والحركيين الشيخ الألباني - رحمه الله - عنده أخطاء في العقيدة وفي الأحكام العملية[١].

فأقول جواباً عن ذلك: أن الشيخ العباد - حفظه الله - لم يرد بالعبارة السابقة الطعن في عقيدة الشيخ الألباني - رحمه الله - وإن كان في العبارة ما يوهم ذلك - وذلك لأمور:

١- أن «الواو» في كلام الشيخ العباد هي للاستئناف لا للعطف.

---

(١) قال مليحان - غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه -: كنت في محل للتسجيلات الإسلامية وكنت أنبه الأخ البائع على شيء من الإجمال والعمومات الموجودة في رسالة رفقا أهل السنة بأهل السنة للشيخ العباد - حفظه الله - فدخل علينا رجل، وقد سمع طرفاً من الحديث الذي دار بيني وبين الأخ البائع فقال لي: الشيخ الألباني ليس بمعصوم. لا نكون كالرافضة مع أئمتهم فاعترضت عليه فقلت له: يا أخي أنت لم تسمع الحديث من أوله. فاستمر في حديثه ولم يبال، وكأنه يتحين مثل هذه الفرصة التي يتهيأ له الطعن في الشيخ الألباني - رحمه الله - وبكلام عالم سني، وهو الشيخ العباد - حفظه الله - فقال: الألباني شذ في مسائل كثيرة منها ما ذكره الشيخ العباد - حفظه الله -

- وهو عالم من أهل السنة!... ثم عرج على تلاميذ الشيخ الألباني - رحمه الله -، وأن عندهم إرجاء، وأنهم لا علم عندهم في العقائد... إلى أخر هذيانه.

وقد كنت أجادله في ذلك حتى تبين لي أنه لا فائدة في الجدال معه، فتركته يصول ويجول، وهو يظن أنه يعالج ظاهرة خطيرة - وفي الحقيقة ليس لهذه الظاهرة المزعومة وجود إلا في رأس هذا المسكين وأمثاله! - وهي أن هناك أقواما يدَّعون العصمة للشيخ الألباني - رحمه الله - وبينما نحن كذلك إذا برجل آخر يدخل علينا، وقد سمع شيئا من الكلام الذي دار بيني وبين ذلك الرجل فقال: الشيخ الألباني عنده أخطاء في العقائد.

فقلت له: اتق الله. ولا تتكلم بغير علم. فقال: هذا الشيخ العباد يرد على الشيخ الألباني في رسالته رفقا أهل السنة بأهل السنة. فقلت له: يظهر أنك لم تقرأ الرسالة. فقال: بل قرأتها وعندي منها نسخ كثيرة للتوزيع. أتريد منها نسخ؟............ فقلت له: أريد أن تذكر لي عالما واحدا طعن في عقيدة الشيخ الألباني - رحمه الله - فأنا لا أعرف من يطعن فيه إلا من سلك منهج التكفير؟. فقال: كثير. فقلت: واحد؟ فقال: الشيخ سفر والشيخ سلمان؟!.

فقلت له: انتهى النقاش معك فأنت على غير الجادة، والنقاش معك يحتاج إلى وقت أطول وفي غير هذه المسألة.

٢- أنه - يحفظه الله - بيَّن ما يؤخذ على الشيخ الألباني من بعض أهل العلم حيث قال - يحفظه الله -: «لم يسلم من الوقوع في أمور يعتبرها الكثيرون أخطاء منه، مثل اهتمامه بمسألة الحجاب. . .».

٣- لم يؤثر عنه - يحفظه الله- فيما أعلم كلاما في عقيدة الشيخ الألباني - رحمه الله -، بل المأثور عنه الثناء على الشيخ الألباني والإطراء في مدحه كما في قوله - يحفظه الله -: «كنت المسئول الأول في الجامعة مدة أربع سنوات، فرشحت عشرة أعضاء في المجلس الأعلى للجامعة، فيهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، . . . **ويرجع اختياري الشيخ الألباني - رحمه الله - إلى علمه وفضله وجهوده في خدمة السنة، وإلى كونه ناصرا للسنة محذرا من البدع، رادًّ على المبتدعة»**[١].

الثانية: قوله - يحفظه الله - في الشيخ الألباني - رحمه الله -: «لم يسلم من الوقوع في أمور يعتبرها الكثيرون أخطاء منه، مثل اهتمامه بمسألة الحجاب وتقرير أن ستر وجه المرأة ليس بواجب، بل مستحب، ولو كان ما قاله حقاً فإنه يعتبر من الحق الذي ينبغي إخفاؤه، لما ترتب عليه من اعتماد بعض النساء اللاتي يهوين السفور عليه، وكذا قوله. . . «إن وضع اليدين على الصدر بعد الركوع بدعة ضلالة» وهي مسألة خلافية، و. . . أن عدم أخذ ما زاد على القبضة من اللحية من البدع الإضافية، وكذا تحريمه الذهب المحلق على

(١) الرد على الرفاعي والبوطي ص (٨٠).

النساء».

أقول الجواب عن ذلك فيما يلي :

١- أن الشيخ الألباني - رحمه الله - وإن كان عالماً ربانياً سلفياً مجتهداً يُمتحن به التكفيريون والحركيون إلا أنه بشر يصيب ويخطئ كسائر العلماء العاملين، فهو بين الأجر والأجرين لحديث عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران. وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»[١].

فكما أن الشيخ الألباني - رحمه الله - وقع في أمور يعتبرها الكثيرون أخطاء منه، فكذلك غيره من علماء أهل السنة وقعوا في أمور يعتبرها غيرهم أخطاء منهم، وأقرب مثال يمكن أن نمثل به: كتاب رفقا أهل السنة بأهل السنة للشيخ العباد - حفظه الله - فمن علماء الدعوة السلفية من يرى أن هذا الكتاب لم يأت على مقصد الشيخ العباد - حفظه الله - في جمع كلمة أهل السنة والتأليف بينهم، وحثهم على التعاون فيما بينهم على البر والتقوى، بل جاء ليزيد الخلافات بين أهل السنة، ويقوي شوكة من ضل عنهم، ويزيده طغيانا وظلما، ولم نر أشد فرحا بهذا الكتاب من أهل الأهواء والبدع، المتربصين بأهل السنة الدوائر، من تكفيريين وحزبيين وغيرهم، ممن لم يكن للشيخ العباد - حفظه الله - وزنا عندهم قبل هذا الكتاب، فضلا أن يكون مرجعا لهم فيما يشكل عليهم من مسائل الشرع.

---

(١) متفق عليه.

ولو كان ما قاله الشيخ العباد - حفظه الله - في كتابه حقاً فإنه يعتبر من الحق الذي ينبغي إخفاؤه !، لما يترتب عليه من طعن وشغب أهل البدع والأهواء به على أهل السنة، وخاصة في هذا الوقت العصيب الذي كثر فيه الأعداء، وقل فيه الأنصار، وانكشفت فيه رؤوس حُق لها أن تجلد بسياط السنة، وتقمع بمقامع السلف حتى تتميز الصفوف، ولا يلتبس الحق بالباطل ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

ثم إن الشيخ العباد - حفظه الله - حينما أراد أن يمثل بمن عنده أخطاء من أهل السنة المعاصرين، ذكر الشيخ الألباني - رحمه الله - ثم ذكر له بعض المسائل الفقهية، مع أن أصل كلامه - يحفظه الله - كان عمن عنده خلل في مسائل العقيدة، ولا أدري لماذا الشيخ الألباني - رحمه الله - بالذات **خاصة في هذا الوقت الذي لم يفتأ أهل البدع من الطعن في الشيخ الألباني - رحمه الله - ورميه بالإرجاء، والشذوذ عن العلماء في بعض مسائل الفقه** - كالتي ذكرها الشيخ العباد - حفظه الله - ! ألم يكن الأولى بالشيخ العباد - حفظه الله - وهو العالم السلفي الكبير أن يراعي المفاسد التي تترتب على ذكره لأخطاء الشيخ الألباني - رحمه الله - مثل:

- فرح أهل البدع وشماتتهم بأهل السنة وعلمائهم.

وهو دأب أهل الباطل من المنافقين والزائغين عن السنة أهل التفرق والاختلاف، مع أهل الحق أهل السنة والجماعة، السائرين على منهاج النبوة الظاهرين بأمر الله، حتى يأتي أمر الله.

قال عماد الدين الواسطي المعروف بشيخ الحزاميين - رحمه الله - في نصيحته التي وجهها لتلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يوصيهم بوصايا منها قوله - رحمه الله -: «وأما من عمل كراسة في عد مثالب هذا الرجل [يعني شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله] القائم بهذه الصفات الكاملة بين أصناف هذا العالم المنحرف، في هذا الزمان المظلم، ثم ذكر مع ذلك شيئا من فضائله، ويعلم أنه ليس المقصود ذكر الفضائل، بل المقصود تلك المثالب، ثم أخذ الكراسة يقرؤها على أصحابه واحداً واحداً في خلوة، يوقف بذلك هممهم عن شيخهم، ويريهم قدحا فيه. فإني أستخير الله تعالى وأجتهد رأيي في مثل هذا الرجل، وأقول انتصارا لمن ينصر دين الله، بين أعداء الله في رأس السبعمائة، فإن نصرة مثل هذا الرجل واجبة على كل مؤمن.

كما قال ورقة بن نوفل: «لئن أدركني يومك لأنصرنك نصرا مؤزراً» ثم أسأل الله تعالى العصمة فيما أقول عن تعدي الحدود والإخلاد إلى الهوى.

أقول: مثل هذا - ولا أعين الشخص المذكور بعينه - لا يخلو من أمور :

. . . مثلا يجتهد أن إنكار المنكر واجب. وهذا منكر. وصاحبه قد راج على الناس. فيجب علي تعريف الناس ما راج عليهم. وتغيب عليه المفاسد في ذلك.

فمنها: تخذيل الطلبة، وهم مضطرون إلى محبة شيخهم،

ليأخذوا عنه. فمتى تغيرت قلوبهم عليه ورأوا فيه نقصا حرموا فوائده الظاهرة والباطنة. وخيف عليهم المقت من الله أولاً. ثم من الشيخ ثانياً.

المفسدة الثانية: إذا شعر أهل البدع الذين نحن وشيخنا قائمون الليل والنهار بالجهاد والتوجه في وجوههم لنصرة الحق: أن في أصحابنا من ثلب رئيس القوم بمثل هذا. فإنهم يتطرقون بذلك إلى الاشتفاء من أهل الحق ويجعلونه حجة لهم»[(١)].

«فإنه لما قرع أسماع أهل البلاد المشرقية والنواحي العراقية التضييق على شيخ الإسلام تقي الدين أبى العباس أحمد بن تيمية سلمه الله عظم ذلك على المسلمين وشق على ذوى الدين وارتفعت رءوس الملحدين وطابت نفوس أهل الأهواء والمبتدعين ولما رأى علماء أهل هذه الناحية عظم هذه النازلة من شماتة أهل البدع وأهل الأهواء بأكابر الأفاضل وأئمة العلماء أنهوا حال هذا الأمر الفظيع والأمر الشنيع إلى الحضرة الشريفة السلطانية زادها الله شرفا وكتبوا أجوبتهم في تصويب ما أجاب به الشيخ سلمه الله في فتاواه وذكروا من علمه وفضائله بعض ما هو فيه وحملوا ذلك إلى بين يدي مولانا ملك الأمراء اعز الله أنصاره وضاعف إقتداءه غيرة منهم على هذا الدين ونصيحة للإسلام وأمراء المؤمنين»[(٢)].

وكان الأجدر بالشيخ العباد - حفظه الله - أن يضرب مثلا بمن

(١) التذكرة الاعتبار والانتصار للأبرار ص (٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢١٢).

أخطأ في مسائل عقدية من علماء أهل السنة المعاصرين، كمن أعاد الضمير في قول النبي - ﷺ - «إن الله خلق آدم على صورته» إلى آدم عليه السلام، أو بمن قال أن معية الله ذاتية، أو بمن فسر أثر ابن عباس - رضي الله عنه - «كفر دون كفر» بأنه في القضية والقضيتين وحكم بذلك على كفر المستبدل لشرع الله بمجرد استبداله دون النظر إلى الباعث له على ذلك.

ثم يبين الموقف منهم، ومن أخطائهم بما حباه الله - عز وجل - من العلم بالشريعة.

الثالثة: الفرق بين الخلاف في المسائل العلمية العقدية والمسائل العملية الفقهية من حيث الإنكار:

قال الإمام أبو المظفر السمعاني - رحمه الله -: «الاختلاف بين الأمة على ضربين: اختلاف يوجب البراءة، ويوقع الفرقة، ويرفع الألفة.

واختلاف لا يوجب البراءة، ولا برفع الألفة.

فالأول: كالاختلاف في التوحيد، فإن من خالف أصله كان كافرا وعلى المسلمين مفارقته والتبرء منه، وذلك لأن أدلة التوحيد كثيرة ظاهرة متواترة، قد طبقت العالم، وعم وجودها في كل مصنوع فلم يعذر أحد بالذهاب عنها،... ولهذا قال ابن عمر حين قيل له: إن قوما يقولون: لا قدر. فقال: أبلغوهم أن ابن عمر منهم بريئ، وأنهم مني برءاء.

وقد استجاز «بعض الصحابة» مثل هذا التعنيف في الفروع. . .

والضرب الآخر من الاختلاف لا يزيل الألفة، ولا يوجب الوحشة ولا يوجب البراءة، ولا يقطع موافقة الإسلام. وهو الاختلاف الواقع في النوازل التي عدمت فيها النصوص في الفروع، وغمضت فيها الأدلة فيرجع في معرفة أحكامها إلى الاجتهاد»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «أن المسائل الخبرية قد تكون بمنزلة المسائل العملية، وإن سميت تلك «مسائل أصول» وهذه «مسائل فروع» فإن هذه تسمية محدثة، قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين، وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب، لا سيما إذا تكلموا في مسائل التصويب والتخطئة، وأما جمهور الفقهاء المحققين والصوفية فعندهم أن الأعمال أهم وآكد من مسائل الأقوال المتنازع فيها، فإن الفقهاء كلامهم إنما هو فيها، وكثيرا ما يكرهون الكلام في كل مسألة ليس فيها عمل، كما يقوله مالك وغيره من أهل المدينة بل الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين «مسائل أصول»، والدقيق «مسائل فروع» فالعلم بوجوب الواجبات كمباني الإسلام الخمس، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة، كالعلم بأن الله على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، وأنه سميع بصير وأن القرآن كلام الله، ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة، ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر كما أن من جحد هذه كفر. . .

---

(١) قواطع الأدلة (٥/ ١١ - ١٢).

«ومنها»: أن المصيب وإن كان واحدا فالمخطئ قد يكون معفوا عنه وقد يكون مذنبا وقد يكون فاسقا، وقد يكون كالمخطئ في الأحكام العملية، سواء **لكن تلك لكثرة فروعها، والحاجة إلى تفريعها: اطمأنت القلوب بوقوع التنازع فيها، والاختلاف، بخلاف هذه، لان الاختلاف هو مفسدة لا يحتمل إلا لدرء ما هو أشد منه.**

فلما دعت الحاجة إلى تفريع الأعمال وكثرة فروعها، وذلك مستلزم لوقوع النزاع اطمأنت القلوب فيها إلى النزاع، بخلاف الأمور الخبرية، فإن الاتفاق قد وقع فيها على الجمل، فإذا فصلت بلا نزاع فحسن، وإن وقع التنازع في تفصيلها فهو مفسدة من غير حاجة داعية إلى ذلك.

ولهذا ذم أهل الأهواء والخصومات، وذم أهل الجدل في ذلك والخصومة فيه، لأنه شر وفساد من غير حاجة داعية إليه»[1].

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - «أفيدكم أن هذه مسألة [مواقيت أهلة رمضان والفطر والحج] فروعية، والحق فيها معروف كالشمس. والفصل في ذلك قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

الخلاف في تطبيق مدلول هذا الحديث وغيره بتأويل - اجتهاداً أو تقليداً - مثل نظائره في المسائل الفروعية، وجنس هذا الاختلاف لابد منه في المسائل الفروعية، ولا يضر.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٦-٥٨).

إنما الهام هو النظر في الأصول العظام التي الإخلال بها هادم للدين من أساسه، وذلك: مسائل توحيد الله تعالى بإثبات ما أثبت لنفسه في كتابه وأثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات: إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل. وكذلك توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية... هذا هو الحقيق بأن يهتم به وتعقد المجالس والمجتمعات لتحقيقه وتطبيقه.

لذا لا أرى ولا أوافق على هذا المجتمع الذي هو بخصوص النظر فيما يتعلق بأهله الصوم والفطر ونحوهما. وقد درجت القرون السابقة وجنس الخلاف في ذلك موجود ولم يروه من الضار، ولا مما يحوج إلى الاجتماع للنظر فيه»[١].

وسئل الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -: (س: فضيلة الشيخ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: هل إذا كان عند بعض العلماء أخطاء ليست في العقيدة، هل يجوز أن نتكلم في أعراضهم ونتهمهم بالبدع والفسوق والكفر؟.

ج: الخطأ على قسمين: **خطأ في العقيدة وخطأ في المسائل الفقهية الاجتهادية، أما الخطأ في العقيدة فلا يجوز السكوت عليه لابد من بيانه والرد عليه** بعد مناصحة صاحبه إن أمكن لعله أن يتراجع، ولا يحتاج الأمر إلى أكثر من ذلك.

فإن لم يمكن مراجعته ومناصحته فإنه يبين الخطأ الذي صدر

(١) الفتاوى (٤/ ١٥٥).

منه بقصد النصيحة للمسلمين لا بقصد النيل من هذا الشخص، **أما إذا كان الخطأ في مسائل الفقه** فالنبي ﷺ قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد». فالذي يخطئ في مسألة من مسائل الفقه لا يجوز لنا أن نهجم عليه وأن نتنقصه لأنه مجتهد وهذا الذي أداه إليه اجتهاده فالذي يخطئ في مسألة من مسائل الفقه لا يجوز لنا أن نهجم عليه وأن نتنقصه لأنه مجتهد وهذا الذي أداه إليه اجتهاده. كثير من علماء الأمة قد يخطئون في بعض اجتهاداتهم ولا ينقص ذلك من فضلهم ومكانهم ومحبتهم في القلوب، لأنهم اجتهدوا وأخطؤوا والخطأ مغفور كما قال النبي ﷺ وله أجر واحد، لكن مع هذا لا نأخذ بالخطأ بل نأخذ بالصواب وما قام عليه الدليل دون تنقيص للعلماء أو طعن فيهم أو تناول لمقامهم في المجالس هذا لا يجوز فهذا مالك بن أنس رحمه الله إمام دار الهجرة يقول: «كلنا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر». يعني رسول الله ﷺ فالإنسان محل الخطأ لكن في **مسائل الفقه الأمر فيها ولله الحمد ميسر والأمر واضح**، نأخذ بما تبين لنا أنه موافق للدليل وما خالف الدليل نتركه، لكن مع احترام صاحبه والاعتذار له لما حصل منه لأنه عن اجتهاد»[١].

---

(١) كتاب ما يجب في التعامل مع العلماء ص (٣٠).

قال الشيخ العباد - حفظه الله -: «وإلزام من يلقاه بأن يكون له موقف ممن لا يؤيده، فإن لم يفعل بدعه تبعاً لتبديع الطرف الآخر، وأتبع ذلك بهجره، . . . ص (٤٦)».

وقال أيضاً في ص (٥٢): «لا يجوز أن يمتحن أي طالب علم غيره بأن يكون له موقف من فلان المردود عليه أو الراد، فإن وافق سلم، وإن لم يوافق بدع وهجر، . . . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٣-٤١٤): في كلام له عن يزيد بن معاوية: «والصواب هو ما عليه الأئمة، من أنه لا يخص بمحبة ولا يلعن، ومع هذا فإن كان فاسقاً أو ظالماً فالله يغفر للفاسق والظالم، ولا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»، وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه. . . فالواجب الاقتصاد في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به، فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة».

التعليق

لعل كلام الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله - في ذم امتحان الناس بالأشخاص يحمل على من امتحن الناس برجل تكلم بعض علماء أهل السنة في عدالته بمعنى أنهم اختلفوا فيه جرحا وتعديلا، وليس المراد به ذم ممتحن الناس بحب عالم سني سلفي أثري اشتهر بالرد على أهل البدع والأهواء، هذا من باب إحسان

الظن بالشيخ - حفظه الله - وحملا لكلامه على أحسن محامله.

قال ابن القيم - رحمه الله - في معرض رده على شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري: «شيخ الإسلام حبيب إلينا. والحق أحب إلينا منه. وكل من عدا المعصوم ﷺ فمأخوذ من قوله ومتروك. ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله. ثم نبين ما فيه»[1].

وسبب حملي لكلام الشيخ العباد - حفظه الله - على ما تقدم ما يلي:

١- أنه من المستبعد أن يخفى على الشيخ العباد - يحفظه الله - ما تواتر عن السلف في امتحان الناس بمحبة بعض أئمة السنة كالإمام أحمد بن محمد بن حنبل - رحمه الله - وغيره، وأنهم جعلوه من شعار أهل الحديث ومن العلامات الواضحة للسني، وسيأتي الكلام على هذه المسألة مفصلاً - إن شاء الله -.

٢- عنوان الكتاب وتخصيصه لأهل السنة بذلك، ويؤيد ذلك الفتوى المفسرة لمقصوده في الكتاب حيث صرح فيها بأنه يريد أهل السنة السلفيين.

٣- أن هذا من حسن الظن بالشيخ العباد - حفظه الله - ووجد من كلامه في الكتاب ما يسوغ حسن الظن به في هذه المسألة.

٤- أن الشيخ العباد - حفظه الله - نقل كلاما لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فيه عدم امتحان الناس بمحبة يزيد أو لعنه وأن

(١) مدارج السالكين (٢/ ٣٨).

ذلك بدعة وهو كلام صحيح لا غبار عليه، وذلك لأن علماء أهل السنة اختلفوا في حكم لعن يزيد اختلافا أدى إلى نفرة وتهاجر فيما بينهم فقد ذكر ابن رجب - رحمه الله - في ترجمة عبد المغيث بن زهير الحربي - رحمه الله - أن ابن القطيعي قال: «كان أحد المحدثين [يعني عبد المغيث] مع صلابته في الدين، واشتهاره بالسنة وقراءة القرآن. وجرت بينه وبين صاحب المنتظم - يعني: أبا الفرج بن الجوزي - نفرة كان سببها الطعن على يزيد بن معاوية. وكان عبد المغيث يمنع من سبه.

وصنف في ذلك كتابا، وأسمعه. وصنف الآخر كتابا سماه «الرد على المتعصب العنيد، المانع من ذم يزيد...» ومات عبد المغيث وهما متهاجران.

قلت «ابن رجب»: هذه المسألة وقع بين عبد المغيث وابن الجوزي بسببها فتنة، ويقال: أن عبد المغيث تتبع أبا الحسن بن البنا، فقيل: أنه صنف في منع ذم يزيد ولعنه، وابن الجوزي صنف في جواز ذلك. وحكي فيه: أن القاضي أبا الحسن صنف كتابا فيمن يستحق اللعن، وذكر منهم يزيد[١].

وقال الحافظ عبد الغني - رحمه الله -: «وسئل عن يزيد بن معاوية؟.

فأجاب: خلافته صحيحة قال: وقال بعض العلماء: بايعه ستون من أصحاب رسول الله - ﷺ -، منهم ابن عمر.

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٣٥٦).

وأما محبته: فمن أحبه فلا ينكر عليه، ومن لم يحبه فلا يلزمه ذلك... وإنما يمنع من التعرض للوقوع فيه، خوفا من التسلق إلى أبيه، وسدا لباب الفتنة»[١].

ويقاس على كلام شيخ الإسلام - رحمه الله - الكلام في العلماء الذين وقع لهم أخطاء في العقائد كالبيهقي والنووي وابن حجر - رحمهم الله - إذ لم نعلم بقيام الحجة عليهم بل ووجدنا علماء السلف المتأخرين عنهم يثنون عليهم ويستفيدون من مؤلفاتهم مع التنبيه على الأخطاء التي وقعوا فيها.

وقد نبتت نابتة شر وفتنة على المسلمين فخالفت سبيل المؤمنين «وهم الحدادية» فامتحنوا الناس بتبديع البيهقي والنووي وابن حجر - رحمهم الله - ومنعوا الترحم عليهم.

فقيض الله لكشف ضلالهم وبيان زيغهم حامل لواء الجرح والتعديل العلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله وبارك في عمره ووقته - وغيره من مشايخ الدعوة السلفية فانقشعت فتنتهم وأدبر زمنهم وكانت العاقبة لأهل السنة بفضل الله ومنته.

ولعل بعد هذا يتبين لكل ذي عينين أن أولى ما يحمل عليه كلام الشيخ العباد - حفظه الله - على طائفتين :

١- على من امتحن الناس بمحبة أبي الحسن المأربي فإن لم يقر بمحبته فهو حدادي.

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٤).

٢- على من امتحن الناس بتبديع أبي الحسن المأربي فإن لم يبدعه فهو مأربي.



مسألة امتحان الناس

لعل من المناسب أن أذكر أنواع امتحان الناس، واختبارهم بما يعرف منه منهجهم ومسلكهم، لا أعني مطلق أنواع امتحان الناس، كإلحاق الرجل بقرينه، أو الحكم عليه بثنائه على أهل البدع وما شابه ذلك، ولكنني أريد بأنواع امتحان الناس ها هنا ما كان على سبيل السؤال والتبين، كقولك ما تقول في فلان؟ أو ما تقول في المسألة الفلانية؟ ونحو ذلك، وعند التأمل يظهر لي أن هذا النوع من الامتحان ينقسم إلى قسمين: مشروع وممنوع.

أولاً: الممنوع: وهو ما كان لغير حاجة، أو فيما خفي من مسائل العلم، أو امتحان الناس بمحبة من اختلف علماء السنة فيه جرحا وتعديلا، أو امتحانهم بتبديع مبتدع.

- **قال الإمام البربهاري - رحمه الله -**: «والمحنة في الإسلام بدعة. وأما اليوم فيمتحن بالسنة»[١].

- **وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -**: «إن هذا النوع من الرؤية الذي هو عام للخلائق قد يكون نوعا ضعيفا ليس من جنس الرؤية التي يختص بها المؤمنون فان الرؤية أنواع متباينة تباينا عظيما لا يكاد ينضبط طرفاها وهنا آداب تجب مراعاتها منها أن من

---

(١) شرح السنة (١٢٦).

سكت عن الكلام في هذه المسألة ولم يدع إلى شيء فانه لا يحل هجره وان كان يعتقد أحد الطرفين فان البدع التي هي أعظم منها لا يهجر فيها إلا الداعية دون الساكت فهذه أولى ومن ذلك أنه لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة محنة وشعارا يفضلون بها بين إخوانهم وأضدادهم فان مثل هذا مما يكرهه الله ورسوله»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في كلام له عن يزيد بن معاوية: «والصواب هو ما عليه الأئمة، من أنه لا يخص بمحبة ولا يلعن، ومع هذا فإن كان فاسقاً أو ظالماً فالله يغفر للفاسق والظالم، ولا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»، وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه. . . فالواجب الاقتصاد في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به، فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة»[(٢)].

ثانياً: المشروع وينقسم إلى قسمين :

١. امتحان الناس بمحبة أئمة السنة :

فهذا النوع متواتر عن السلف الصالح - رحمهم الله -، وهو أصل عظيم في حفظ كرامة نقلة الشريعة، وتعظيم جناب أئمة السنة،

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠٢-٥٠٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٣-٤١٤).

وقطع أعناق أهل الأهواء والبدع، ولو في الظاهر، فمن أحب أئمة السنة سلم، ومن أبغضهم عطب.

ويشرع هذا الامتحان عند الحاجة وخاصة في معرفة المجهولين، لكشف أهل البدع والأهواء.

وقد وردت الإشارة إلى هذا الأصل في بعض النصوص النبوية منها:

- ما جاء عن النبي - ﷺ - أنه قال: «حب الأنصار آية الإيمان وبغضهم آية النفاق»(١).

وعنه - ﷺ - أنه قال في الأنصار: «لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق من أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله» متفق عليه.

قال السيوطي - رحمه الله -: «لأن من عرف مرتبتهم وما كان منهم في نصرة دين الإسلام والسعي في إظهاره وإيواء المسلمين وحبهم النبي ﷺ وبذلهم أنفسهم وأموالهم بين يديه ومعاداتهم سائر الناس إيثارا للإسلام ثم أحبهم كان ذلك دليلا على صحة إيمانه وصدقه في إسلامه ومن أبغضهم مع ذلك كان ذلك دليلا على فساد نيته وخبث طويته»(٢).

وقال العلامة الشيخ أحمد بن يحيى النجمي - حفظه الله -:

---

(١) متفق عليه.

(٢) الديباج (١/ ٩٢).

«فهذا الحديث يقتضي أن من أحب الأنصار الذين نصروا الدين ونشروه في ربوع الأرض بسيوفهم، وتعليمهم بالقول والفعل، من أحبهم فذلك دليل على إيمانه، ومن أبغضهم فذلك دليل على نفاقه»[١].

وإليك أخي السلفي بعض ما ورد عن السلف في تقرير هذا الأصل العظيم، لتزداد أيها السني يقينا، وثباتا، وتمسكا بمنهج السلف الصالح، فإن الخير كله في التمسك به، والعض عليه بالنواجذ.

- **قال أحمد بن عبد الله بن يونس (ت٢٢٧هـ) - رحمه الله -:** «امتحن أهل الموصل بمعافى بن عمران فإن أحبوه فهم أهل السنة وإن أبغضوه فهم أهل بدعة كما يمتحن أهل الكوفة بيحيى»[٢].

- **قال الإمام نعيم بن حماد (ت٢٢٨هـ) - رحمه الله -:** «إذا رأيت العراقي يتكلم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه وإذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه وإذا رأيت البصري يتكلم في وهب بن جرير فاتهمه في دينه»[٣].

- **وقال الإمام يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) - رحمه الله -:**

---

(١) إرشاد الساري في شرح السنة للبربهاري ص (٢٢١).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٦٦).
(٣) تاريخ بغداد (٦/ ٣٤٨)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٣٨١)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٩١).

«يقول إذا رأيت الرجل يتكلم في حماد بن سلمة وعكرمة مولى ابن عباس فاتهمه على الإسلام»[1].

- **وقال الإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) - رحمه الله - في عقيدته:** «وإذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة ويدعو له ويترحم عليه فارج خيره واعلم أنه بريء من البدع وإذا رأيت الرجل يحب عمر بن عبد العزيز ويذكر محاسنه وينشرها فاعلم أن وراء ذلك خيرا إن شاء الله وإذا رأيت الرجل يعتمد من أهل البصرة على أيوب السختياني وابن عون ويونس والتيمي ويحبهم ويكثر ذكرهم والاقتداء بهم فارج خيره ثم من بعد هؤلاء حماد بن سلمة ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير فإن هؤلاء محنة أهل البدع وإذا رأيت الرجل من أهل الكوفة يعتمد على طلحة بن مصرف وابن ابجر وابن حيان التيمي ومالك بن مغول وسفيان بن سعيد الثوري وزايده فارجه ومن بعدهم عبد الله بن أدريس ومحمد بن عبيد وابن أبي عتبة والمحاربي فارجه»[2].

- **وقال الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) - رحمه الله -:** «إذا رأيت الرجل ينال من حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام»[3].

- **وقال الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) - رحمه الله -:** «قال عبيد الله بن سعيد سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول في حديث ذكره وإذا رأيت الكوفي يذكر مالك بن مغول فاطمئن إليه»[4].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥١٤).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٠-١٧١).

(٣) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٣).

(٤) التاريخ الكبير (٧/ ٣١٤).

- **وقال الإمام أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ) - رحمه الله -:** «إذا رأيت الرازي وغيره يبغض أبا زرعة فاعلم أنه مبتدع»[١].

- **وقال الإمام أحمد بن أصرم بن خزيمة المغفلي (ت٢٨٥هـ) - رحمه الله -:** «إذا رأيت الدفع يحب أبا جعفر الحذاء ومثنى بن جامع الدفع فاعلم أنه صاحب سنة»[٢].

- **وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت٢٩٨هـ) - رحمه الله -:** «إذا رأيت حجازيا يحب مالك بن أنس فهو صاحب سنه وفي حديث محمد بن مسلم إذا رأيت المديني يحب مالكاً»[٣].

- **وقال أسود بن سالم - رحمه الله -:** «كان بن المبارك إماماً يقتدى به كان من اثبت الناس في السنة إذا رأيت رجلا يغمز بن المبارك بشيء فاتهمه على الإسلام»[٤].

- **وقال أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) - رحمه الله -:** «باب استحقاق السنة محبى حماد بن زيد حدثنا عبد الرحمن نا أبى ومحمد بن مسلم قالا سمعنا حماد بن زاذان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول إذا رأيت بصريا يحب حماد بن زيد فهو صاحب سنة»[٥].

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/٣٢٩).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/١٧٧).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٢٥).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/١٦٨).

(٥) الجرح والتعديل (١/ ١٨٣).

- **وقال أيضاً - رحمه الله -**: «باب استحقاق الرجل السنة بمحبة احمد بن حنبل:

حدثنا عبد الرحمن نا أحمد بن القاسم بن عطية قال سمعت عبد الله بن أحمد بن شبويه المروزي يقول سمعت أبا رجاء - يعنى قتيبة بن سعيد - يقول: إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة وجماعة. . .

حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبا جعفر محمد بن هارون المخرمي المعروف بالفلاس يقول: إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل فاعلم أنه مبتدع ضال»[١].

- **وقال أيضاً - رحمه الله -: «باب ما يرجى من الخير لمحبي الأوزاعي:**

حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل نا على - يعنى ابن المديني - قال سمعت عبد الرحمن - يعنى بن مهدى - يقول: إذا رأيت الشامي يحب الأوزاعي وأبا إسحاق الفزاري فارج خيره.

حدثنا عبد الرحمن نا أبى نا ابو زياد حماد بن زاذان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: إذا رأيت الشامي يحب الأوزاعي وأبا إسحاق الفزاري فهو صاحب سنة»[٢].

---

(١) الجرح والتعديل (١/٣٠٨).

(٢) الجرح والتعديل (١/٢١٧).

- **وقال أيضاً - رحمه الله -**: «باب استحقاق السنة محبي أبي إسحاق الفزاري: حدثنا عبد الرحمن حدثني أبي قال: سمعت حماد بن زاذان قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي قال: إذا رأيت شاميا يحب الأوزاعي وأبا إسحاق الفزاري فهو صاحب سنة.

حدثنا عبد الرحمن ثنا أحمد بن سلمة النيسابوري نا أبو قدامة عبيد الله بن سعيد قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: إذا رأيت الشامي يذكر الأوزاعي والفزارى - يعنى بخير - فاطمئن إليه»[(١)].

- **وقال أبو أحمد الحاكم (ت ٣٧٨هـ) - رحمه الله -**: «وإذا رأيت الرجل يحب سفيان الثوري ومالك بن أنس وأيوب السختياني وعبد الله بن عون ويونس بن عبيد وسليمان التيمي وشريكا وأبا الأحوص والفضيل بن عياض وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وابن المبارك ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فاعلم أنه على الطريق، وإذا رأيت الرجل يقول هؤلاء الشكاك فاحذروه فإنه على غير الطريق»[(٢)].

- **وقال أبو عبد الله بن بطة (ت٣٨٧هـ)- رحمه الله -**: «إذا رأيت العكبري يحب أبا حفص بن رجاء فاعلم أنه صاحب سنة»[(٣)].

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢٨٤).

(٢) شعار أصحاب الحديث ص (٤٠-٤١).

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٢٣٩).

- **وقال أيضاً**: «إذا رأيت البغدادي يحب أبا الحسن بن بشار وأبا محمد البربهاري فاعلم انه صاحب سنة»[١].

- **وقال محمد بن عبد الرحمن بن مهدي (ت هـ) - رحمه الله -**: «كان الأوزاعي والفزاري إمامين في السنة إذا رأيت الشامي يذكر الأوزاعي والفزاري فاطمئن إليه كان هؤلاء أئمة في السنة»[٢].

- **وقال محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي الطبري - رحمه الله -**: «إذا رأيت رازيا وخراسانيا يحب أبا حاتم وأبا زرعة فاعلم أنه صاحب سنة»[٣].

- **وقال ابن ناصر الدين الدمشقي - رحمه الله -**: «حكى بعض من لقيته من الشيوخ العلماء أنه حضر مرة مع قاضي القضاة أبي البقاء شيخ الشافعية درسا ألقاه بالمدرسة الرواحية وهي داخل باب الفراديس من دمشق فجاءه جماعة من طائفة القلندرية يسألونه فأمر لهم بشيء وكان إذ ذاك حاكماً بدمشق على القضاء بها ثم جاءه طائفة أخرى من الحيدرية وهو يتوضأ على بركة المدرسة المذكورة فسألوه فأمر لهم بشيء ثم جاء فصلى ركعتين ثم قال: رحم الله ابن تيمية كان يكره هؤلاء الطوائف على بدعهم، قال: فلما قال ذلك ذكرت له كلام الناس في ابن تيمية، فقال لي: وكان ثم جماعة حاضرون قد تخلفوا بعد الدرس يشتغلون عليه والله يا فلان ما يبغض ابن تيمية إلا

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٦٦).

(٢) حلية الأولياء (٨/ ٢٥٤).

(٣) تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٨٩).

جاهل أو صاحب هوى فالجاهل لا يدري ما يقول وصاحب الهوى يصده هواه عن الحق بعد معرفته به قال فاعجبني ذلك منه وقبلت يده وقلت له جزاك الله خيراً انتهى»[١].

(١) الرد الوفر ص (٩٨).

مَن يُمتحن به مِن علماء السنة

ليس كل علماء السنة يمتحن بمحبته!، بل يمتحن بمحبة مَن اشتهر عنه الرد على أهل البدع، والتحذير منهم، والشدة عليهم.

- قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري - رحمه الله -:
«فأما فتنة القدر، فأول من تكلم بها معبد الجهني، رجل من أهل البصرة، كان عنده حظ من العلم، . . . وأما عمرو بن عبيد. . . فإنه هو أول من بسط أساسه، فأصبح رأسه ونظم له كلاما ونصبه إماما، ودعى إليه ودل عليه، فصار مذهبا يسلك، وهو امام الكلام وداعية الزندقة الأولى ورأس المعتزلة. . .

فسلط الله عز وجل عليه وعلى من استتبع واخترع سيفا من سيوف الإسلام، وهو أبو بكر أيوب بن أبي تميمة السختياني، واسم أبيه كيسان، من أهل البصرة، فهتك أستاره، وأظهر عواره ووسمه باللعنة وألحق به بلاء تلك الفتنة، وهو الذي يقول قتيبة بن سعيد: «إذا رأيت الرجل من أهل البصرة يحب أيوب، فاعلم أنه على الطريق وقال رجل لأحمد بن حنبل رحمه الله» من السني؟ قال: من أين أنت قال: من أهل البصرة. قال: أتحب أيوب السختياني؟ قال: نعم. قال: فأنت سني».

هذه قصة أهل البصرة.

وأما قصة غيلان، فظهرت بليته بالشام، وافتتن بها ثور بن يزيد ومكحول الفقيه وجماعة من أهل العلم بتلك الناحية، فسلط الله عز

وجل عليهم ريحانة أهل الشام: أبا عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمد الأوزاعي فلحظهم بالصغار، ووضعهم في المقدار، وبسط عليهم لسانا أعطي بيانا، وضن عليهم ببشارة الوجه وطلاقة اللقي، حتى ذل الله به الأعزة في سبيل الضلالة، وعز به الأذلة في سبيل السنة بحمد الله رب العالمين ومنِّه»[١].

- **وقال أيضاً - رحمه الله -**: «فهذه قصة فتنة أهل المشرق، بها بسطت ومهدت ثم سارت في البلاد، فقام لها ابن أبي دؤاد وبشر بن غياث، فملأ الدنيا محنة والقلوب فتنة دهرا طويلا، فسلط الله عليهم علماً من أعلام الدين أوتي صبراً في قوة اليقين، أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، فشد المئزر وأبى التقية وجاد بالدنيا وضن بالدين، وأعرض عن الغضاضة على طيب العيش ولم يبال في الله خفة الأقران ونسي قلة الأعوان حتى هدَّ ما شدوا، وقدَّ ما مدواً»[٢].

فإذا نظرنا في عصرنا، لا نجد ممن ينطبق عليه مثل هذا الوصف إلا قلة، منهم العلامة الشيخ الألباني - رحمه الله -، والعلامة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - فإن جهودهما في الرد على أهل البدع، والأهواء معلومة مشهورة.

الثاني: امتحان الناس بمسائل من عقيدة السلف انتشر في عصر من العصور ما يخالفها من بدع أهل الأهواء، لتبقى عقائد السلف

---

(١) ذم الكلام وأهله (٥/ ١١١-١١٤).

(٢) ذم الكلام وأهله (٥/ ١٢٢-١٢٣).

واضحة جلية.

والأصل في هذا النوع حديث الجارية المخرج في صحيح مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي - رضي الله عنه - وهو حديث طويل وفيه: قال: وكانت لي جارية ترعى غنما لي قبل أحد والجوانية. فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها. وأنا رجل من بنى آدم. آسف كما يأسفون. لكني صككتها صكة. فأتيت رسول الله ﷺ فعظم ذلك علي. قلت: يا رسول الله! أفلا أعتقها؟ قال: «ائتني بها» فأتيته بها. فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة».

قال عبد الغني المقدسي - رحمه الله -: «وروى معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لجاريته: «أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله.

قال: اعتقها فإنها مؤمنة». رواه مسلم... ومن أجهل جهلاً، وأسخف عقلاً، وأضل سبيلاً ممن يقول إنه لا يجوز أن يقال: أين الله، بعد تصريح صاحب الشريعة بقوله له أين الله؟!»[(١)].

وقال الذهبي - رحمه الله - بعد أن أورد حديث الجارية آنف الذكر ما نصه: «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغير واحد من الأئمة في تصانيفهم، يمرونه كما جاء ولا يتعرضون له بتأويل ولا تحريف.

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص (٨٩).

وهكذا رأينا كل من يسأل: أين الله؟ يبادر بفطرته ويقول: في السماء ففي الخبر مسألتان:

إحداهما: شرعية: قول المسلم: أين الله؟.

وثانيهما: قول المسؤول: في السماء.

فمن أنكر هاتين المسألتين، فإنما ينكر على المصطفى ﷺ»[١].

وإليك - أخي الأثري - بعض ما ورد عن السلف في ذلك:

عن مهدي بن هلال يقول أتيت سليمان التيمي فوجدت عنده حماد بن زيد ويزيد بن زريع وكان لا يحدث أحداً حتى يمتحنه فيقول له، الزنا بقدر؟ فإن قال: نعم، استحلفه فإن حلف حدثه خمسة أحاديث[٢].

قال الحاكم سمعت أبا سعيد بن أبي بكر بن أبي عثمان يقول: لما وقع بنيسابور من أمر الكلابية ما وقع كان السراج يمتحن أولاد الناس فلا يحدث أولاد الكلابية فأقامني في المجلس مرة فقال قل: ابرأ إلى الله من الكلابية، فقلت: إن قلت هذا لا يطعمني أبي الخبز، فضحك وقال: دعوا هذا[٣].

قال شيخ الإسلام الأنصاري - رحمه الله -: «قصدت أبا

---

(١) مختصر العلو للعلي الغفار للشيخ الألباني - رحمه الله - ص (٨١)، وانظر التحفة المدنية في العقيد السلفية للعلامة ابن معمر - رحمه الله - ص (٣٧).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ١٥٢).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٣٣).

الحسن الخرقانى الصوفي ثم عزمت على الرجوع فوقع في نفسي أن اقصد أبا حاتم بن خاموش الحافظ بالري وألتقيه وكان مقدم أهل السنة بالري وذلك ان السلطان محمودا لما دخل الري وقتل بها الباطنية منع الكل من الوعظ غير أبي حاتم وكان من دخل الري يعرض اعتقاده عليه فان رضيه أذن له في الكلام على الناس و إلا منعه، فلما قربت من الري كان معي رجل في الطريق من أهلها فسألني عن مذهبي فقلت: حنبلي، فقال: مذهب ما سمعت به وهذه بدعة، وأخذ بثوبي وقال: لا أفارقك إلى الشيخ أبي حاتم، فقلت: خيرة: فذهب بي إلى داره وكان له ذلك اليوم مجلس عظيم فقال: هذا سألته عن مذهبه فذكر مذهبا لم اسمع به قط، قال: وما ذاك؟ قال قال: أنا حنبلي، فقال: دعه فكل من لم يكن حنبليا فليس بمسلم...»[١].

- **قال عبد العزيز الكتاني - رحمه الله -**: «توفي شيخنا أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن يحيى بن ياسر الجوبري...لم يكن يحسن أن يقرأ ولا يكتب... لما مضيت إليه لأسمع منه الحديث وجدت له بلاغاً في كتاب «الجامع الصحيح» في جميعه، فلما صرت إليه قال لي: قد سمعت الكثير، سمَّعني والدي، وكان والده محدثاً، **ولكن ما أحدثك أو أدري أي شيء مذهبك. قلت له: عن أي شيء تسألني من مذهبي؟ / قال: ما تقول في معاوية؟ قلت: وما عسى أن أقول فيه؟ صاحب رسول الله ﷺ، ورحمة الله عليه،**

(١) تذكرة الحفاظ (٣/١١٨٦).

فقال: الآن أحدثك، وأخرج إلي كتب أبيه جميعها...»[(١)].



(١) تالي كتاب تاريخ مولد العلماء ص (٣٣٧).

قال الشيخ العباد - حفظه الله -: «عند سؤال طلبة العلم عن حال أشخاص من المشتغلين بالعلم، ينبغي رجوعهم إلى رئاسة الإفتاء بالرياض للسؤال عنهم... ومن كان عنده علم بأحوال أشخاص معينين يمكنه أن يكتب إلى رئاسة الإفتاء ببيان ما يعلمه عنهم للنظر في ذلك، وليكون صدور التجريح والتحذير إذا صدر يكون من جهة يعتمد عليها في الفتوى وفي بيان من يؤخذ عنه العلم ويرجع إليه في الفتوى... وألا يجعل أحد نفسه مرجعاً في مثل هذه المهمات...» ص (٥٠).

وقال أيضاً: «إذا كان الخطأ الذي رد عليه فيه غير واضح، بل هو من الأمور التي يحتمل أن يكون الراد فيها مصيباً أو مخطئاً، فينبغي الرجوع إلى رئاسة الإفتاء للفصل في ذلك» ص (٥١).

التعليق

هذا كلام فيه نظر، وفي ظني أن الشيخ العباد - حفظه الله - لم يسبق إلى هذا القول؟!.

وإنما المعروف من كلام أهل العلم وعملهم أن الواجب على الجاهل وطالب العلم سؤال أهل العلم والذكر، دون تعيين أحد منهم، فمن سأل الرئاسة العامة للإفتاء مثلا، أو العلامة الألباني، أو سأل الشيخ العباد ذاته؟!، أو سأل غيرهم من علماء أهل السنة كعلماء المدينة، أو مكة، أو الرياض، أو جيزان، أو اليمن، أو الهند، أو غيرها من البلدان، لا يلحقه لوم ولا تثريب، وهو ممن

اتبع قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

قال القرطبي - رحمه الله -: «قال ابن عباس أهل الذكر أهل القرآن وقيل أهل العلم والمعنى متقارب»(١).

وقال أيضاً - رحمه الله -: «قال ابن زيد أراد بالذكر القرآن أي فاسألوا المؤمنين العالمين من أهل القرآن قال جابر الجعفي لما نزلت هذه الآية قال علي رضي الله عنه نحن أهل الذكر»(٢).

وقال الحافظ ابن القيم - رحمه الله -: «فإن الله سبحانه أمر بسؤال أهل الذكر والذكر هو القرآن والحديث الذي أمر الله نساء نبيه أن يذكرنه بقوله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، فهذا هو الذكر الذي أمرنا الله باتباعه وأمر من لا علم عنده أن يسأل أهله وهذا هو الواجب على كل أحد أن يسأل أهل العلم بالذكر الذي أنزله على رسوله ليخبروه به فإذا أخبروه به لم يسعه غير اتباعه وهذا كان شأن أئمة أهل العلم لم يكن لهم مقلد معين يتبعونه في كل ما قال... ولم يكن أحد من أهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه فيأخذ به وحده ويخالف له ما سواه»(٣).

قال الأمير الصنعاني - رحمه الله -: «أما الآية التي ذكرتم فإن

---

(١) تفسير القرطبي (١٠/١٠٨).

(٢) تفسير القرطبي (١١/ ٢٧٢).

(٣) إعلام الموقعين (٢/ ٢٣٤).

الله تعالى أمر فيها من لا يعلم أن يسأل أهل الذكر والذكر هو القرآن والسنة كما ذكره الله في قوله مخاطبا لنساء رسول الله ﷺ ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب ٣٤] وآياته القرآن والحكمة السنة وكما قال تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢] فالأمر في الآية للجاهل أن يسأل أهل القرآن والحديث عنهما ليخبروه فإذا أخبروه وجب عليه اتباع ما أخبروه به وهذا على أظهر الوجوه في تفسير الآية لمن له أدنى إلمام بالتفسير فكيف يستدل على أعظم قواعد الأصول بوجه مرجوح ويؤيد هذا الوجه الراجح معنا أن هذا كان شأن أهل العلم في الصحابة والتابعين يسأل الجاهل العالم أي عالم عن الآيات والسنة وليس لهم مقلد معين يتبعونه في أقواله»[١].

---

(١) إرشاد النقاد ص (١٦٩).

الخاتمة

«والحمد لله رب العالمين حمداً طيباً مباركاً فيه، كما يحب ربنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله. غير مكفي، ولا مكفور، ولا مودع، ولا مستغني عنه ربنا.

ونسأله أن يوزعنا شكر نعمته، وأن يوفقنا لأداء حقه. وأن يعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته. وأن يجعل ما قصدنا له - في هذا الكتاب وفي غيره - خالصاً لوجهه الكريم، ونصيحة لعباده.

فيا أيها القارىء له، لك غنمه وعلى مؤلفه غرمه. لك ثمرته وعليه تبعته. فما وجدت فيه من صواب وحق فاقبله. ولا تلتفت إلى قائله. بل انظر إلى ما قال لا إلى من قال. وقد ذم الله تعالى من يرد الحق إذا جاء به من يبغضه. ويقبله إذا قاله من يحبه. فهذا خُلقُ الأمة الغضبية. قال بعض الصحابة: «إقبل الحق ممن قاله، وإن كان بغيضاً. ورد الباطل على من قاله، وإن كان حبيباً» وما وجدت فيه من خطأ: فإن قائله لم يأل جهد الإصابة. ويأبى الله إلا أن يتفرد بالكمال. كما قيل:

والنقص في أصل الطبيعة كامِنٌ   فبنو الطبيعة نقصهم لا يجحد

وكيف يعصم من الخطأ من خلق ظلوما جهولاً؟ ولكن من عدت غلطاته أقرب إلى الصواب ممن عدت إصاباته.

وعلى المتكلم في هذا الباب وغيره: أن يكون مصدر كلامه عن العلم بالحق. وغايته: النصيحة لله، ولكتابه ولرسوله، ولإخوانه

المسلمين. وإن جعل الحق تبعا للهوى: فسد القلب والعمل والحال والطريق. قال الله تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١]... فالعلم والعدل: أصل كل خير. والظلم والجهل: أصل كل شر. والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق. وأمره أن يعدل بين الطوائف. ولا يتبع هوى أحد منهم فقال تعالى: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٥﴾﴾ [الشورى: ١٥].

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على خاتم المرسلين محمد وعلى آله أجمعين»[١].

وقع الفراغ من تأليف هذا الكتاب سنة ١٤٢٥هـ، ثم راجعته في مجالس آخرها ليلة السبت: ٥/٨/ ٢٠٠٥م.

كتبه: مليحان بن مرهج بن مليحان الفايد العوني غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين.

فهرس الموضوعات



ت:٠١٠٥٤٤٧٩٤٤